الأمم المتحدة

A/72/304

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٠ ’٢‘ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام والكامل

التحقق من نزع السلاح النووي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٣

الأرجنتين ٣

أستراليا ٤

البرازيل ٥

بروني دار السلام ٦

بوروندي ٧

كندا ٧

الصين ١٢

كولومبيا ١٤

كوبا ١٤

* A/72/150.

220917 180917 17-13629 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فرنسا ١٥
ألمانيا ١٧
هنغاريا ١٨
الهند ٢٠
اليابان ٢١
الأردن ٢٣
لبنان ٢٤
مدغشقر ٢٤
المكسيك ٢٥
النرويج ٢٧
باكستان ٣١
باراغواي ٣٢
السويد ٣٣
سويسرا ٣٥
أوكرانيا ٣٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ٣٧
الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠
ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ٤١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من قرارها ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن وضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي وتعزيزها وبشأن أهمية هذه التدابير في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

٢ – وعملاً بذلك القرار، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يطلب آراءها، وأتبع ذلك بمذكرة شفوية ثانية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وترد الردود التي وردت حتى ٣١ تموز/يوليه في الفرع الثاني، وهي متاحة أيضا على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح[(١)]. ويرد رد الاتحاد الأوروبي في الفرع الثالث، وفقا للطرائق المبينة في القرار ٢٧٦/٦٥، وهو متاح أيضا على الموقع الشبكي المذكور أعلاه. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها فقط.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧]

ترحب جمهورية الأرجنتين بالجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف لضمان أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتطبيق مبادئ الشفافية والفعالية واللارجعة في تدابير نزع السلاح النووي التي تتخذها على أساس انفرادي وثنائي، أو على أساس متعدد الأطراف، حسبما ينطبق ذلك، وتدعم هذه الجهود.

وفي هذا الصدد، يتيح تناول التحقق من منظور بنّاء التركيز على الجوانب التقنية، مما يرسي الأساس لتيسير التفاهمات السياسية اللاحقة. ويفضي إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في إطار الأمم المتحدة إلى معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية ضمن آليات الأمم المتحدة.

وترى الأرجنتين أنه يجب إحراز تقدم في اتخاذ تدابير تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية وتتضمن آليات تحقق فعالة.

وفي هذا الصدد، انضمت الأرجنتين في أيار/مايو ٢٠١٦ إلى الشراكة الدولية المعنية بالتحقق من نزع السلاح النووي، على أساس أنها تشكل كيانا واقعياً من شأنه أن يهيئ الفرصة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ويمكن للتقدم المحرز في إطار هذه الآلية غير الرسمية أن يسهم في الأعمال المقبلة التي يُضطلع بها داخل الأمم المتحدة. ولذلك نأمل أن يأخذ فريق الخبراء الحكوميين المقبل في الحسبان الوثائق والاستنتاجات المنبثقة من هذه الشراكة.

وترى الأرجنتين أن المبادرات التي تتم في مجال التحقق النووي تتسق مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار

(١) www.un.org/disarmament/.

الأسلحة النووية وتكمل هذه الجهود. وفي هذا الصدد، تعتقد الأرجنتين أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون كاملاً وينبغي أن ينفَّذ بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة عنها.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

ترحب أستراليا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ الذي يطلب، في جملة أمور، إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وتؤيد هذا القرار بشدة. وقد شاركت أستراليا بصورة نشطة في صياغة القرار وفي تقديمه. إن لدينا مصلحة قوية في المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق، ونتطلع إلى العمل مع النرويج والمجتمع العالمي الأوسع نطاقا من أجل المضي قدما في هذه المبادرة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

ويشكل التحقق عنصرا أساسيا في عملية تحقيق الحد من الأسلحة والتوصل إلى اتفاقات نزع السلاح، على النحو المبين في مبادئ التحقق الصادرة عن هيئة نزع السلاح (١٩٨٨). ومنذ ذلك الحين، كان هناك بعض أوجه التعاون الممتاز الذي تمخض عن إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال التحقق بطرق ملموسة وعملية، من قبيل المبادرة المشتركة بين النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، التي أطلقت في عام ٢٠٠٧، حيث عملت دولة غير حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة للأسلحة النووية معا على استكشاف التحديات التي تواجه تحديد الأسلحة النووية والتحقق من نزع السلاح النووي. وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التعاون على الجوانب التقنية للتحقق من نزع السلاح النووي على مدى عدد من السنوات.

وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، اتفقت جميع الدول، إضافةً إلى الالتزام بمبادئ قابلية التحقق والشفافية واللارجعة، على أهمية دعم التعاون (الدولي) الرامي إلى زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات التحقق الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي (الإجراء ١٩).

وتشاطر أستراليا الرأي القائل بأنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق عن اتخاذ خطوات عملية وقابلة للتحقق على الطريق الموصل إلى نزع السلاح النووي. وترى أستراليا أن تحديد تدابير عملية وفعالة للتحقق والرصد وتطويرها من شأنهما أن يعززا مزيداً من الثقة ويدعما جهود نزع السلاح ويسهما في تحقيق عالمٍ خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويتيح فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق فرصة كبيرة لإحراز تقدم ملموس في النهوض بإمكانية التحقق من نزع السلاح النووي.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت أستراليا ورقة عمل إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، تناولت فيها موضوع التحقق والامتثال بوصفه أحد البنود الثلاثة في جدول الأعمال في إطار نهج نموذجي متخصص. وتَعتبِر أستراليا هذا من المجالات الهامة التي يمكن أن تنهض بها الدول الأعضاء في ظل المناخ الدولي الحالي. وسيُنظر في ورقة العمل هذه في الاجتماع الختامي للفريق العامل المفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي

حالة التوصل إلى اتفاق بشأنها، فيمكن أن تصبَّ النتائج التي يتوصل إليها فريق الخبراء الحكوميين في مداولات الدورات الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في المستقبل.

وترحب أستراليا بالمساهمة القيمة التي تقدمها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. ولكي يكون التحقق كافياً وفعالاً، فيجب أن يشمل جميع الأسلحة والمرافق والمواقع والمنشآت والأنشطة ذات الصلة. وتوفر مبادرات من قبيل الشراكة الدولية محفلا لدراسة المسائل العملية الكثيرة المحيطة بآليات التحقق في المستقبل، وتقدم مساهمة إيجابية للنهوض بنزع السلاح النووي، بطرق من بينها:

- استحداث حلول تقنية للتصدي للتحديات في مجالي الرصد والتحقق
- بناء المعارف والقدرات المتعلقة بالتحقق في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وكذلك في الدول الحائزة للأسلحة النووية
- إدراج التجارب العملية لدول متعددة في المناقشات المتعلقة بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال تسليط الضوء على العمل التقني اللازم لتسهيل التحقق من نزع السلاح

وتفخر أستراليا بكونها مشاركاً نشطاً في الشراكة الدولية، وتشارك بولندا في رئاسة الفريق العامل الثاني (عمليات التفتيش الموقعي). وقادت أستراليا واليابان النظر في موضوع الشفافية في إطار الفريق العامل الأول (أهداف الرصد والتحقق)، وتقدم أستراليا الخبرة الفنية إلى الفريق العامل الثالث (التحديات والحلول التقنية). وتود أستراليا توسيع نطاق المناقشة بحيث تتاح لمزيد من الدول فرصة المشاركة في النظر في هذه المسألة. وتقف أستراليا على أهبة الاستعداد للمساهمة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق، إذا ما دعيت إلى ذلك، اعتماداً على خبرتها في الشراكة الدولية فضلا عن مشاركتها منذ أمد بعيد في الاهتمام بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك برنامج التوعية الواسع النطاق الذي أطلقته في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي نعيش فيها.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تؤيد البرازيل إنشاء آليات للتحقق من نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وستساعد مبادرات التحقق من نزع السلاح على إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وإذ تضع البرازيل هذا الهدف نصب عينيها، ما فتئت تشارك بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. ورحبت البرازيل أيضا بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي عملاً بقرار الجمعية العامة ٧١/٦٧.

وهذه المبادرات هي بمثابة تدابير لبناء الثقة تكتسي أهمية كبرى لإيجاد أوجه تآزر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الواقعة تحت المظلة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتمثل الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها مثالا يحتذى به في التدابير الناجحة لبناء الثقة التي تقوم على مبدأ ”مراقبة الجيران لبعضهم بعضا“.

وتدرك البرازيل أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يكون لها دور محوري في تنفيذ أي نوع من الآليات المتعددة الأطراف الرامية إلى التحقق من نزع السلاح، ليس بسبب ما لديها من خبرة لا مثيل لها في حماية البرامج النووية فحسب، وإنما بسبب سلطتها القانونية في هذا المجال أيضا، وفقا للمادة ثالثا – باء – ١ من نظامها الأساسي.

وترى البرازيل أن ثمة حاجة لإضفاء طابع متعدد الأطراف على التحقق من نزع السلاح لتحقيق مبدأي الشفافية واللارجعة اللازمين لإتمام هذه العملية. ولا بد من وجود منظمة متعددة الأطراف ونزيهة في جميع مراحل عمليات نزع السلاح، لأنها ستضفي قدرا من الشرعية والفعالية على إزالة الأسلحة النووية.

وينبغي ألا تكون الترتيبات التقنية السابقة عائقاً يحول دون تحقيق الأهداف السياسية بشأن مفاوضات نزع السلاح النووي. ورغم اعتراف البرازيل بقيمة المبادرات التقنية، فإنها على قناعة بأن الالتزامات السياسية القاطعة لا بد منها للتغلب على التحديات المعقدة التي تحول دون نزع السلاح النووي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤيد بروني دار السلام جهود نزع السلاح وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء. وبروني دار السلام طرف في معظم الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وحيث إن بروني دار السلام قد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، فهي تدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى نظام للتحقق يتسم بالفعالية والشمول. وتلتزم بروني دار السلام بالامتثال لجميع عمليات التفتيش الموقعي، وتواصل تبادل المعلومات والبيانات لضمان الشفافية والثقة.

ورغم أن بروني دار السلام ليست لديها تدابير محددة للتحقق من نزع السلاح النووي يمكن من خلالها رصد الدلائل التي تشير إلى حدوث تفجيرات نووية، فما زالت تبذل جهودا متواصلة تتمثل في تأكيد دعمها والتزامها على الساحة الدولية.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

اتخذت بوروندي التدابير التالية:

- توقيع معاهدة نزع السلاح النووي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٢؛
- التصديق على الاتفاقية ذات الصلة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛
- توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والتصديق عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛
- توقيع البروتوكول الإضافي للاتفاق بين جمهورية بوروندي والوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛
- التزام بوروندي بوصفها دولة عضوةً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وكونها إحدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تتعاون مع الوكالة.

وتقترح جمهورية بوروندي أن تتّبع الإجراءات المتخذة للتحقق من نزع السلاح النووي نهجاً تدريجياً وأن تجرى المفاوضات الدبلوماسية مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مراحل من أجل تنفيذ المعاهدة المعنية على نحو فعال في بيئة متوازنة.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

يقدم هذا البيان آراء كندا بشأن تطوير وتعزيز تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي وأهميتها في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وصونه، على النحو الذي طلبه الأمين العام فيما يتعلق بقرار الجمعية العام ٦٧/٧١ الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

التحقق والأمن الدولي

يسهم التحقق من الامتثال لنظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح في بناء الثقة بين الدول المشاركة، مما يوفر بدوره فوائد أمنية كبيرة للمجتمع الدولي. ورغم أن التحقق الفعال ليس غايةً في حدّ ذاته، فهو أساسي من أجل إيجاد وصون الثقة الضرورية للتعاون في إطار هذه النظم. ويمكن أن يعزز المصداقية وأن يساعد على بناء الشفافية وتيسير الامتثال. وفيما يتعلق بالدول في المناطق التي تشهد مستوى عالياً من التوتر ومستوى منخفضاً من الثقة، قد يكون إنشاء نظام تحقق موثوق به وتنفيذه أكثر صعوبة ولكنه أكثر أهمية حتى في مجال تيسير التعاون بشأن قضايا نزع السلاح. والتحقق جزء رئيسي من عملية نزع السلاح النووي يعزز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي. وإضافةً إلى ذلك، وكما ورد في الجزء ٢ من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام

٢٠١٠، تؤدي إمكانية التحقق إلى جانب اللارجعة والشفافية دوراً محورياً بالنسبة إلى الدول الأطراف في المعاهدة لكي تفي بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة.

والغرض من التحقق هو الكشف عن عدم الامتثال وردع المنتهكين وبناء الثقة فيما بين الأطراف في اتفاق لنزع السلاح. وتشكل عمليات تقييم الامتثال جزءاً لا يتجزأ من عملية التحقق وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في بلوغ الأهداف المتوخاة من التحقق. وتعتمد هذه التقييمات على عوامل مثل طبيعة الالتزامات، ونظام الرصد المنصوص عليه في الاتفاق (بما في ذلك مقدار الوصول)، وتاريخ امتثال الأطراف، والقدرات التقنية والتحليلية. وعلى الرغم من أن الهيئات الدولية ذات الخبرة في مجال التحقق من نزع السلاح يمكن أن تلتزم بتنفيذ أنشطة الرصد التقني والتحقق، وربما بتعزيز الثقة في العملية، تقع المسؤولية النهائية عن إجراء تقييم للامتثال في العادة على عاتق الدول الأطراف.

وتتاح أمام الدول فرصة إظهار امتثالها عن طريق اتخاذ تدابير الشفافية وتقديم معلومات إضافية تتجاوز الحد الأدنى من التزاماتها القانونية. وفي المقابل، يجب أن تعتبر الدول أن عدم مشاركتها في أنشطة التحقق أو إحجامها عن الخضوع لها قد يقوضان الثقة فيما بين الدول الأطراف. ففي حال عدم الامتثال غير المتعمد (على سبيل المثال، بسبب سوء تفسير الالتزامات)، يمكن أن يساعد التشجيع والتعاون، بما في ذلك بناء القدرات، على عودة الدول إلى الامتثال. أما في حال عدم الامتثال المتعمد الذي يعرّض أمن الأطراف الأخرى لخطر مباشر، فمن المرجح أن تكون هناك ضرورة لاتخاذ تدابير إنفاذ صارمة.

وجهات نظر كندا حيال التحقق

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تؤدي كندا دوراً نشطاً في النهوض بالاعتراف العالمي بأهمية التحقق في سياق الأمن الدولي. وعلى مر السنين، شمل ذلك المشاركة في تقديم قرارات منتظمة خلال الجمعية العامة متعلقة بالتحقق في جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق، وتمويل البحوث وجهود التوعية، والمساهمة في تطوير مبادئ التحقق الستة عشر الصادرة عن هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨، ورئاسة فريق الخبراء الحكوميين لعام ١٩٩٥ المكلف بفحص التحقق في جميع جوانبه، ورئاسة فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٦ المكلف باستعراض التطورات الإضافية المتعلقة بالتحقق في جميع جوانبه. وبالإضافة إلى ذلك، تولت كندا، بوصفها رئيسة فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المكلف بتقديم توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، قيادة مناقشات معمقة متعلقة بجوانب التحقق المهمة لمعاهدة مستقبلية كهذه، كما يرد في تقرير الفريق (A/70/81). وتشمل الجهود الكندية الحالية في مجال التحقق المشاركة في كل من الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بالشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتوفير التمويل للمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي نظراً لتوليها دور أمانة الشراكة الدولية.

الاعتبارات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي

يمكن أن تساهم نظم التحقق الصارمة في حل التحديات المعقدة على الصعيد الإقليمي، مثل تيسير الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى تدابير الشفافية، مثل التدابير الواردة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك أو ميثاق الأنديز من أجل السلام والأمن الدوليين،

والأنشطة التعاونية لتخفيف التهديدات، مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، يمكن أن يعزز التحقق الفعال الثقةَ والأمن الدوليين. وعندما تكون جميع الدول ملتزمة وواثقة في امتثال الدول المجاورة لها، من المرجح أن تكون الالتزامات بنزع السلاح أكثر فعالية.

والتحقق الفعال جزء رئيسي من عملية نزع السلاح، فمن دون التحقق قد تفقد الدول الثقة في الوفاء بالتزامات نزع السلاح. ويتسم التحقق من نزع السلاح النووي بتحديات خاصة، بوصفه مجموعة ثانوية من جهود التحقق الأوسع نطاقاً. والأهم من ذلك هو أن عدداً قليلاً من البلدان، وخاصة الدولتان الطرفان في معاهدة عدم الانتشار الحائزتان للأسلحة النووية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، يملك خبرة مباشرة في التحقق من نزع السلاح النووي في دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد خبرة في تطبيق نظام للتحقق من نزع السلاح يهدف تحديداً إلى تفكيك الأجهزة المتفجرة النووية والتخلص من المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة، عوضاً عن نظم إيصالها.

وفي أوساط الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، لا يوجد بصورة عامة سوى فهم سطحي لخصائص الأجهزة المتفجرة النووية وعمليات التحقق المحتملة من نزع السلاح، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تحول دون حصولها على معلومات حساسة بشأن الانتشار من خلال أي عملية من هذا القبيل. ولا تقل عن ذلك أهمية التزامات الدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم الانتشار التي تمنعها من تقاسم أي معلومات مشابهة مع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ولذلك، إن القاعدة العالمية الحالية للخبراء في التحقق من نزع السلاح النووي محدودة. وفي الواقع، يجب أن يكون أي جهد رامٍ إلى نزع السلاح النووي شديد الحساسية حيال مخاطر الانتشار وأن يدار بالحد الأدنى من التدخل (لمنع الإفصاح عن معلومات، عن غير قصد أو بأي طريقة أخرى، بشأن تصميم الجهاز المتفجر النووي وتكوينه)، وأن يوفر في الوقت نفسه ما يكفي من الضمانات المتعلقة بالامتثال لأهداف نظام نزع السلاح القائم.

وتدريب مجموعة من الأخصائيين المؤهلين مهنياً في التحقق من نزع السلاح النووي والمنتمين إلى خلفيات جغرافية متنوعة من دول غير حائزة للأسلحة النووية ودول حائزة لها، يمكن أن يساهم إلى حد كبير في الثقة العالمية بنظم نزع الأسلحة. وبخلاف ذلك، ومن دون توسيع نطاق توافر المهارات المتخصصة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، سينفذ مواطنون من الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الأنشطة. ويمكن أن يستفيد هذا التدريب من القدرات المتاحة في منظمات متعددة الأطراف ومؤسسات قائمة أو أن يستند إلى تجارب بلدان معينة نفذت أنشطة متعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي. فعلى سبيل المثال، تتمتع جنوب أفريقيا بخبرة في إنهاء برنامج أسلحتها النووية وتفكيكها؛ واكتسبت كازاخستان دروساً نتيجة تدمير بنيتها التحتية للتجارب النووية؛ وتملك الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها خبرة في الأنشطة المتعلقة بضمانات المواد النووية.

وفي الوقت الحالي، يزداد عدد البلدان التي تستثمر في تنمية القدرات الوطنية على تحليل الأدلة الجنائية النووية. واستخدمت هذه المهارات في المقام الأول لمكافحة الاتجار الدولي بالمواد النووية وتأمين مصادر محلية للمواد النووية، ويمكن لها أن تساهم في زيادة القدرة العالمية على التحقق من نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع كندا، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تتمتع بصناعة نووية متطورة جداً، الاستفادة من خبرتها في مجالي الفيزياء النووية والضمانات النووية للمساهمة في التحقق من نزع السلاح. فمن خلال المختبرات النووية الكندية، طورت كندا خبرة في مجال تصميم أدوات للكشف عن

المواد النووية، بما في ذلك التصميم واختبار النموذج الأولي والإنتاج ومحاكاة استجابتها. وتضم المختبرات أيضاً عدداً من المرافق التي تحتوي مواد نووية خاصة يمكن استخدامها في توفير التدريب الميداني في مجال الأمن وأنشطة التحقق. وقد يتطلب التحقق من الإعلانات الأساسية إرساء توازن بين الوصول إلى أماكن آمنة وحماية المعلومات الحساسة المهمة بالنسبة إلى الأمن القومي للطرف المضيف. فيمكن النظر أيضاً في استخدام سبل تقنية وطنية للتحقق من صحة الإعلانات واستمرار الامتثال. وفي هذه الحالة، سيكون من المهم النظر في أفضل طريقة تمكّن الدول الأعضاء أو الجهاز المكلف بمراقبة تطبيق نظام نزع السلاح من دمج هذه المعلومات في تقييماتها.

وقد يتطلب إثبات الامتثال لنظم التحقق من نزع السلاح النووي أيضاً رصد المراحل المختلفة لإنتاج الأسلحة النووية. ويمكن أن ينطوي ذلك على مراقبة متواصلة لمختلف مراحل دورة الوقود النووي (مثل رصد عدد أجهزة الطرد المركزية ومستوى التخصيب) والمنشآت المشاركة في إعادة معالجة الوقود النووي أو الجهات التي تشارك في أنشطة البحث والتطوير.

وقد يحتاج نظام نزع السلاح النووي أيضاً إلى النظر في الآليات غير المباشرة لرصد السلوك غير الممتثل للشروط. ويمكن أن يشمل ذلك وضع نظام دولي متين للإنذار والرصد وتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام والمواد وضوابط التصدير من أجل الحد من مخاطر الأبحاث السرية في مجال الأسلحة أو إنتاجها.

ويمكن أن يؤدي المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الصناعة والقطاع المالي ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، دوراً هاماً أيضاً في التحقق من نزع السلاح النووي، بسبل منها التوعية بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح. وباستخدام طرائق وتكنولوجيات مفتوحة المصادر، يمكن أن يسهم في وضع نظام شامل للإنذار والرصد يصدر إنذارات عند حصول سلوك غير ممتثل. ويستطيع المجتمع المدني أيضاً توفير الموارد والخبرة للدول التي قد تحتاج إلى المساعدة في التنفيذ على الصعيد الوطني.

وأخيراً، يتطلب تفكيك الأسلحة النووية التي تحتوي على مواد خطرة للغاية، النظر الدقيق في المسائل المتعلقة بالسلامة التي قد تؤثر في صحة الإنسان والبيئة.

الاعتبارات المتعلقة بعمل فريق الخبراء الحكوميين

استعراض استنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني ”بالتحقق في جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق“ وتقرير ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، لكن ليس في التفاوض عليها“ . واتساقاً مع النهج المتبع في التقييمات السابقة للتطورات في ميدان التحقق، تقترح كندا أن يستعرض فريق الخبراء الحكوميين عمل الأمم المتحدة السابق في مجال التحقق. وينبغي أن يسعى هذا الجهد إلى الاستفادة من التوصيات التي ستكون لها إمكانية تطبيق محددة فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك التدابير والآليات الهادفة إلى ضمان الامتثال وإنفاذه.

والدروس المستفادة من تجارب التحقق الأخيرة – على الرغم من أن عدداً قليلاً من العمليات المتعددة الأطراف استكشف مجموعة السياسات والمسائل التقنية التي تستلزم النظر في التحقق من نزع السلاح النووي، توفر هذه العمليات مجموعة معمقة من الدروس العملية المستفادة. وهي تشمل: مبادرة النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي أظهرت طريقة تعاون دولة حائزة لأسلحة نووية ودولة غير حائزة لها في مجال التحقق من نزع السلاح؛ والمبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي حددت أن الوكالة قادرة على التحقق من المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة من برامج الدفاع بدون الإفصاح عن أي معلومات حساسة متعلقة بالانتشار؛ والشراكة الدولية الحالية للتحقق من نزع السلاح النووي التي تضم أكثر من أربع وعشرين دولة حائزة للأسلحة النووية وغير حائزة لها من أجل الاستفاضة في استكشاف الشروط التقنية والشروط المتعلقة بالسياسات في مجال تفكيك الأجهزة المتفجرة النووية. وأطلقت مبادرة حديثة جداً تدعى الشراكة الرباعية للتحقق النووي، تضمّ المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج والسويد، وقد شرعت أيضاً ببذل جهود متعددة السنوات لبناء القدرة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي واختبار التكنولوجيات الجديدة ووضع بروتوكول للتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، يقيم مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق حلقات عمل ويقدم الدعم إلى البحوث في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، مما يوفر موارد إضافية لتحسين فهم التحديات الراهنة التي تواجه عملية التحقق. وتقترح كندا أن يشمل عمل فريق الخبراء الحكوميين استعراض النتائج المستخلصة من هذه المبادرات.

وأوجه التآزر في التحقق فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية – وسينفذ فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي تترأسه كندا، أعمالاً من شأنها وضع أفكار بشأن متطلبات التحقق المتعلقة بمعاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتوصي كندا بأن ينظر فريق الخبراء الحكوميين والفريق التحضيري فيما إذا كانت الفرصة سانحة لتبادل المعلومات فيما بينهما بشأن عمل كل منهما في مجال التحقق من نزع السلاح النووي على نطاق أوسع وضمن نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وطرائق تنفيذ التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي – نظراً إلى افتقار معظم الدول إلى الخبرة في تنفيذ التحقق من نزع السلاح النووي، قد يكون من المفيد الاستفادة من الموارد والمهارات المتخصصة في التحقق المتوفرة في منظمة مستقلة متعددة الأطراف مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقترح البيانات المقدمة إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية توفير الدعم للوكالة كي تضطلع بدور في التحقق من نزع السلاح النووي. وتدرك كندا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمتع بخبرة كبيرة فيما يتعلق بأدوات وتقنيات الضمانات، وأن هذه المهارات قد تكون مهمة لإنشاء هيئة تفتيش في نهاية المطاف معنية بالتحقق من نزع السلاح النووي. وتوصي كندا بأن يدرس فريق الخبراء الحكوميين بعناية الدور الملائم الذي تؤديه الوكالة نظراً إلى نظامها الأساسي والتزاماتها القائمة. ويمكن أن يدرس فريق الخبراء الحكوميين أيضاً تقييم خيارات بديلة لإنشاء هيئة تفتيش مستقلة معنية بالتحقق من نزع السلاح يمكن أن تدعم تنفيذ نظام نزع السلاح النووي.

الخلاصة

ترى كندا أن التقدم المحرز على صعيد التحقق من نزع السلاح النووي عامل مساعد أساسي لجهود نزع السلاح الأوسع نطاقاً. وهذا صحيح ليس من المنظور التقني فحسب، من أجل ضمان الامتثال، لكنه مهم أيضاً كمقياس للشفافية وكتدبير لبناء الثقة بين الدول. ولا يمكن معالجة المصالح الأمنية لجميع الدول إلا إذا كان هناك تأكيد بأنه لا يمكن لأية دولة أن تستفيد على نحو غير مشروع من التزامات الدول الأخرى المتعلقة بنزع السلاح. ولذلك تؤيد كندا بشدة عمل فريق الخبراء الحكوميين مستقبلاً في مجال التحقق من نزع السلاح النووي وتتطلع إلى التوصيات التي ستصدر عنه.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧]

عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٦٧، بعنوان ”التحقق من نزع السلاح النووي“، تقدم حكومة الصين طيه الآراء التالية بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي:

١ - من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي من أجل كفالة نزع السلاح النووي بنجاح، ولتكون بمثابة ضمانات مهمة في سياق الحظر الشامل والإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛

٢ - من شأن التواصل بشأن موضوع التحقق من نزع السلاح النووي أن يسهل تكوين ثقة متبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا. وسيسهل أيضا تقديم الدعم التقني لتطوير العملية الدولية لنزع السلاح النووي؛

٣ - هناك صعوبات وتحديات عديدة، معروفة وغير معروفة، في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وبالتالي، فإن نزع السلاح النووي الكامل والشامل سيكون عملية طويلة الأجل. ولن يتحقق بين عشية وضحاها؛

٤ - تؤدي تدابير التحقق القائمة دورا هاما في ضمان امتثال الأطراف المعنية للصكوك القانونية المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بالغ الأهمية بالنسبة لتطوير عملية نزع السلاح النووي في المستقبل إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للبلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية، بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة عنها. وسيكون مدى إمكانية تطبيق ما لدى هذه البلدان من تكنولوجيا وخبرات في ميادين أخرى بمثابة نقطة مرجعية هامة. وفي المستقبل، ينبغي أن تتضمن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، قدر الإمكان، آليات تحقق مقابلة؛

٥ - ينبغي للمجتمع الدولي، في سياق تشجيع البحوث المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، أن ينظر بالكامل في المسائل التالية:

(أ) نظرا لأن التحقق من نزع السلاح النووي ينطوي على معلومات حساسة متصلة بالأسلحة النووية، ينبغي ألا تمس البحوث ذات الصلة بالمصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي اعتماد تدابير صارمة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، مع الاهتمام

خاصة بحماية التكنولوجيا والمعلومات الحساسة. وينبغي إيلاء الاعتبار الكامل للعلاقة بين فعالية تدابير التحقق ودرجة التدخل التي تنطوي عليها، وينبغي بذل جهود لدرء خطر انتشار المعارف المتصلة بالأسلحة النووية تماما؛

(ب) يُعنى التحقق من نزع السلاح النووي بوسائل إيصال المواد النووية، والرؤوس الحربية النووية، والجوانب الأخرى المتعلقة بالأسلحة النووية. وبالنظر إلى درجة التعقيد الكبيرة التي تتسم بها هذه العملية، ينبغي أن تركز البحوث ذات الصلة على المسائل التقنية المشتركة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز البحث في إجراءات وخطوات التحقق من نزع السلاح ينبغي تناول أبسط القضايا أولاً، ثم المضي قدما على نحو متسلسل؛

(ج) توجد فروق في متطلبات التحقق المنصوص عليها في مختلف معاهدات نزع السلاح النووي. ولا يمكن إحراز تقدم جوهري بصياغة تدابير تحقق لا ترتبط بمعاهدات معينة. وينبغي لنا ألا نسعى إلى وضع نموذج موحد للتحقق ينطبق على الجميع. فتدابير التحقق بموجب معاهدات نزع السلاح النووي ذات الصلة يجب أن توضع من خلال مفاوضات بين الدول ذات السيادة المعنية. وينبغي أن تنطلق البحوث الحالية في مجال التحقق من نزع السلاح النووي من منظور أكاديمي، وتتيح طائفة واسعة من الخيارات فيما يتعلق بمستقبل نزع السلاح النووي، وتركز على جدوى تدابير التحقق المختلفة وفعاليتها؛

٦ - تشارك الصين بنشاط في البحوث المتعلقة بتكنولوجيات التحقق النووي، وأحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بتدابير التحقق وأساليبه التقنية، بما في ذلك قياس خصائص المواد النووية وحواجز المعلومات وسلاسل المسؤوليات عن حفظها. ووضعت الصين أساليب تقنية للتحقق في الدول التي مُنعت من إجراء تجارب نووية. واضطلعت بدور مهم أيضا في مواجهة حادثة التسرب الإشعاعي من محطة الطاقة النووية في فوكوشيما، باليابان، وفي رصد التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، شارك خبراء صينيون في مجال التكنولوجيات النووية في تبادلات أكاديمية عديدة مع نظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبلدان أخرى. كما ناقشوا نتائج البحوث ذات الصلة في مؤتمرات للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وستواصل الصين التركيز على البحث في مجال التكنولوجيات ذات الصلة بالتحقق والمشاركة في التبادلات الدولية.

وتأمل الصين في أن يُدرج مكتب شؤون نزع السلاح النص الوارد أعلاه بحذافيره في التقرير ذي الصلة للأمين العام.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تود كولومبيا أن تؤكد أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عليها التزام بتطبيق مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية من أجل الامتثال للمعاهدة بفعالية، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للمادة السادسة بشأن نزع السلاح النووي.

وعلاوة على ذلك، ترى كولومبيا أن مبدأ الشفافية مبدأ أساسي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، حيث إنه يسهم في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأخيرا، تشدد كولومبيا على أهمية خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممارساتها الفضلى في تنفيذ أي تدابير تحقق، آخذة في الاعتبار خبرتها في تطبيق نظام الضمانات.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ تموز/يوليه ٢٠١٧]

إن حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما هو الضمان المطلق الوحيد الذي يكفل عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولكي تكون عملية نزع السلاح النووي ذات فعالية، يجب أن تستوفي معايير الشفافية واللارجعة وأن تخضع لتحقق دولي صارم.

وقد أقرّ كل من أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الحاجة إلى ضوابط أو نظم صارمة وفعالة في مجال التحقق الدولي من نزع السلاح النووي.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال التذرع بمبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع، بحيث يؤدي ذلك إلى نزع السلاح النووي، الوارد في الفقرة السادسة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، لتبرير وجود الأسلحة النووية ولإرجاء حظرها وإزالتها إلى أجل غير مسمى.

وقد أثبتت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، من خلال قصر استخدام الطاقة النووية حصراً على الأنشطة ذات الأغراض السلمية. ومع ذلك، أو لهذا السبب بالذات، يجب أن يشمل التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل جميع الدول وليس الدول الحائزة للأسلحة النووية فقط.

ويجب أن تحترم أنشطة التحقق سيادة الدول ومصالحها الوطنية، وفي الوقت نفسه، يجب أن تجري بطريقة محايدة وموضوعية وشفافة، دون الكيل بمكيالين أو التلاعب لأغراض جغرافية سياسية.

ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا هاما في التحقق من نزع السلاح النووي. فلها القدرات والخبرات اللازمة للاضطلاع بأنشطة التحقق، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فتسهم بذلك في النهوض بنزع السلاح النووي.

وبالرغم من أن الهيكل الحالي للوكالة مصمم لغرض التحقق من التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فلها دور في نزع السلاح النووي أيضا، بما في ذلك تطبيق الضمانات على المواد النووية الناجمة عن تفكيك الأسلحة النووية.

وسيكون إيجاد أو إنشاء قدرات جديدة في الوكالة لمواجهة تحديات المستقبل في مجال التحقق من نزع السلاح مرتبطاً ببناء القدرات داخل الدول الأعضاء في الوكالة، وسيُكمل أساسا سياسات الوكالة في هذا الصدد.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧]

يلزم اعتماد نظام للتحقق يتسم بالفعالية والكفاءة لكفالة مصداقية صكوك نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ويجب أن يوفر هذا النظام لجميع الأطراف في صك لنزع السلاح، سواء أكان صكاً ثنائيّ الأطراف أو محدود الأطراف أو متعدد الأطراف، فرصةً لاكتساب الثقة الضرورية بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها.

وبحسب ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، يجب أن تتضمن صكوك نزع السلاح ”تدابير كافية للتحقق تكون مرضية للدول المعنية“. ويجب أن تراعي التدابيرُ المتخذة للتحقق شواغلَ الدول الحائزة للأسلحة النووية من نواحي الأمن والسلامة وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق:

(أ) أيدت فرنسا قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ الذي أنشأت الجمعية بموجبه فريقا من الخبراء الحكوميين، اقتناعا منها بأن الحوار بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها يسهم في تعزيز الثقة الضرورية في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ويشكل عاملا لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي؛

(ب) وتساهم فرنسا أيضاً في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي التي تضم أكثر من ٢٠ دولة للنظر في التحديات التقنية المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي. وتركز المرحلة الأولى من الشراكة على التحقق من تفكيك الذخائر النووية المتفجرة، التي تشكل أحد أكثر الجوانب تعقيدا في التحقق من نزع السلاح النووي. وهذه الشراكة التي تضم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها تهدف إلى تحسين فهم التحديات التقنية التي تواجه التحقق من نزع السلاح النووي والمهارات اللازمة للقيام بذلك؛

ولا بد من تطوير المهارات، التقنية منها والإجرائية، للقيام بالتحقق على نحو فعال ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويختلف التحقق من نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف عن التحقق من تحديد الأسلحة النووية الذي يجري على المستوى الثنائي بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية. ففي السياق المتعدد الأطراف الذي يجمع بين دولة أو أكثر من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، لا تسمح

التكنولوجيات والإجراءات القائمة بالتصدي لكل التحديات المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي فيما يتعلق بالأمن والسلامة وعدم الانتشار. ويجب القيام بمزيد من العمل في هذا المجال، لا سيما من أجل إقامة حواجز لمنع المعلومات التكنولوجية واتخاذ إجراءات لتوثيق التكنولوجيات؛

(ج) ولا يمكن تطبيق نظام للتحقق من نزع السلاح بشكل مطلق إنما يجب أن يتم بالتوافق مع معاهدة محددة لنزع السلاح وأن يتم تكييفه مع الحالة الخاصة لكل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛

(د) ولقد شاركت فرنسا بفعالية في المناقشات المتعلقة بالتحقق من أحكام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية في إطار فريق الخبراء الحكوميين الذي عقد اجتماعات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي هذا الإطار، ستواصل فرنسا القيام بجملة أمور منها المشاركة في المناقشات التي تجري على مستوى المجتمع الدولي بشأن التحقق من أحكام هذه المعاهدة وتعريف المواد الانشطارية المعنية، خلال الدورتين اللتين سيعقدهما، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المكلف بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛

(هـ) وينبغي لجميع مبادرات التحقق من نزع السلاح النووي أن تراعي الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لها أيضا أن تحترم مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، على النحو المعترف به في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار؛

(و) إلا أن تطوير القدرات على التحقق من نزع السلاح لا يكفي لوحده لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. فالتطور الحاصل في السياق الأمني يكمن خلف الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي، وذلك وفقاً للنهج التدريجي الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

وهكذا، فإن تطور الإطار الاستراتيجي مكَّن فرنسا من خفض ترسانتها النووية إلى النصف بفترة تقل عن ١٠ سنوات. ويتقرر حجم القوات النووية الفرنسية وفقا لمبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية. وانطلاقا من هذا المبدأ، تُبقي فرنسا ترسانتها في أدنى مستوى ممكن بما يتناسب مع حالة الإطار الاستراتيجي وما يمكن أن يطرأ من تهديدات؛

(ز) وبالإضافة إلى الصكوك الثنائية الأطراف أو المحدودة الأطراف أو المتعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي، تشكل الالتزامات السياسية المقترنة بتدابير الشفافية عاملا مهما في مجال نزع السلاح النووي. ولقد بذلت فرنسا جهودا كبيرة في هذا الصدد.

فلقد أوقفت فرنسا في عام ١٩٩٢ أي إنتاج للبلوتونيوم المستخدم في صناعة أسلحتها النووية وأعلنت في عام ١٩٩٦ عن وقف انتاج اليورانيوم العالي التخصيب. وفي عام ١٩٩٦ أيضاً، اتخذت قراراً بتفكيك منشآتها المعدة لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية في موقعي بييريلات ومارکول. وهذا التفكيك الذي لا يزال جاريا لا رجعة عنه. فهو ينطوي على تكاليف مالية كبيرة ويشكل تحديا حقيقيا في مجالي التنفيذ والخبرات. وفرنسا هي الدولة الوحيدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي فتحت أمام المجتمع الدولي أبواب منشآتها القديمة المتخصصة بإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. ففي عام ٢٠٠٨ فتحت الباب لأكثر من حوالي أربعين دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وفتحته مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ لأكثر من حوالي عشرين خبيرا غير حكومي وحوالي ثلاثين صحفيا دوليا.

وفي عام ٢٠١٨، ستفتح فرنسا مجددا أبواب منشآتها أمام فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المكلف بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية والذي تشارك في عضويته.

وفرنسا هي الدولة الوحيدة التي كانت تملك مكونات نووية أرض – أرض والتي فككتها بشكل تام بناء على قرار اتخذته من جانب واحد. وفي عام ٢٠١٥، قام ممثلو حوالي خمسين بلدا في مؤتمر نزع السلاح بزيارة هضبة ألبيون التي جرى فيها تفكيك صوامع التخزين التي كانت تحتوي على مكونات نووية أرض – أرض بشكل كامل. ولقد لاحظ هؤلاء الممثلون أيضا، من خلال زيارتهم لمخازن الأسلحة الفارغة التابعة للقاعدة الجوية في لوكسوي، مقدار جدية وفعالية القرار الذي اتخذته فرنسا في عام ٢٠٠٨ بالحد من مكوناتها النووية الجوية بنسبة الثلث، والعمل على تحويل القاعدة في لوكسوي التي كانت مخصصة أساسا لعمليات الردع إلى قاعدة لمهمات ''الشرطة الجوية''.

وقررت فرنسا أيضا، بلا رجعة، إقفال مركزها المخصص للتجارب في المحيط الهادئ، وفي خطوة لم تسبقها إليها أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية فتحت أبوابها لبعثة من الخبراء الدوليين قامت بتقييم آثار التجارب النووية التي أجرتها فرنسا على البيئة. وهذه البعثة أثمرت عن تقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

يشكل التحقق من نزع السلاح النووي عنصرا أساسيا من عناصر النهج التدريجي نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويتطلب مبدأ اللارجعة، كما أعيد التأكيد عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أن يكون نزع السلاح النووي مصحوبا بنظام قوي للتحقق من أجل ضمان الوفاء بشكل فعال بالالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة لنزع السلاح.

وتدعو ألمانيا إلى اتباع نهج متعدد الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي. وينبغي بناء القدرات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من أجل إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالرصد والتحقق في كامل دورة حياة الأسلحة النووية: من إنتاج المواد ومراقبتها إلى تخزين الرؤوس الحربية وتفكيكها والتصرف فيها. وتعتقد ألمانيا أن معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل سوف تحتاج إلى النص على أحكام جديدة تدخلية، والقيام بعمليات فعالة للتفتيش الموقعي وإعداد مواد جديدة تكون خاضعة للتفتيش، هذا كله إلى جانب أحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتملك ألمانيا الخبرات والتجارب التقنية لتعزيز فعالية التحقق من نزع السلاح النووي. وتستطيع ألمانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أن توفر مدخلات خاصة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي عن طريق (أ) تعزيز التعليم الأكاديمي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، ومعالجة المسائل السياسية والتقنية على السواء، لصالح طلاب الدراسات الجامعية العليا؛ (ب) زيادة الخبرة التقنية من خلال تدريب الخبراء والعلماء؛ (ج) وضع مفاهيم مبتكرة لنظم التحقق في النهج المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي؛ (د) إجراء مشاريع البحوث والتطوير من أجل تحسين تقنيات وإجراءات التحقق النووي، مثل تكنولوجيات المراقبة، ونظم الإغلاق،

وأخذ العينات البيئية، ومعدات قياس الأجهزة النووية، وتحليل المعلومات الجغرافية المكانية، والمنهجيات الإحصائية، وتخطيط أخذ العينات؛ (هـ) المساهمة في تنظيم العمليات والمشاركة فيها بهدف الاختبار، وعند اللزوم، تحسين إجراءات التفتيش الموقعي؛ (و) تطبيق المعارف التقنية والكفاءات والخبرات المكتسبة في التحقق النووي عن طريق برنامج دعم الضمانات الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ألمانيا، منذ عام ١٩٧٨، بما في ذلك تطوير معدات التحقق النووي، والتجارب الميدانية وتدريب المفتشين؛ (ز) تنامي الربط الشبكي على الصعيدين الوطني والدولي بين الخبراء التقنيين.

وبالنسبة لألمانيا، تضطلع الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي بدور محوري من أجل وضع التدابير العملية للتحقق. ويتمثل الهدف من الشراكة الدولية في تعزيز زيادة الفهم على الصعيد الدولي للرصد والتحقق في المستقبل من اتفاقات تحديد الأسلحة النووية ونزعها، وتعزيز الثقة الدولية بذلك، من خلال تعزيز العمل التعاوني بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وتدعم ألمانيا الشراكة الدولية بثلاث خبراء تقنيين خارجيين، واستضافت اجتماعات الفريق العامل التابع للشراكة في آذار/مارس ٢٠١٧.

هنغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

ملاحظات عامة بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف والتحقق منه

تؤيد هنغاريا تأييدا كاملا الهدف النهائي المتمثل في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة، لا رجعة عنها، ويمكن التحقق منها، على نحو ما جاء في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي توفر الإطار الأساسي لذلك، كجزء من التنفيذ المتوازن لجميع أحكام المعاهدة، التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، والنظام العالمي لمنع الانتشار النووي، ومجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة آراء متباينة بشأن كيفية تحقيق نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الملزم قانونا. بيد أنها تتفق بشكل عام على أن آليات وصكوك التحقق والرصد الفعالة والموثوق بها هي أحجار الأساس اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشاطر حكومة هنغاريا الرأي القائل بأنه ينبغي إتاحة ما يكفي من الأدوات والقدرات وتجهيزها، باعتبارها متطلبات أساسية للقيام بالتحقق، لاستخدامها عندما تتوفر الظروف السياسية والأمنية الضرورية لإجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف في المستقبل. وبالتالي فإن هنغاريا لم تؤيد اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٧/٧١ المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي فحسب إنما كانت أيضا من الجهات الراعية لاتخاذه، وطلبت إلى الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

ولدى حكومة هنغاريا سبب قوي آخر يدفعها إلى تأييد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ ويتمثل في الاعتقاد الراسخ بأنه على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تعمل سويا من أجل التحقق من نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، بما يتفق مع التزاماتها بموجب معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المجال، يمكن أيضا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم إسهاما هاما في هذا المسعى المعقد. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركتها تعزز شفافية العملية بأكملها وتزيد أيضا الثقة بها من خلال توفير ضمانات بشأن الامتثال للالتزامات المتعددة الأطراف المتعهد بها في المستقبل بموجب معاهدات نزع السلاح النووي.

المساهمة التي قدمتها هنغاريا لنزع السلاح النووي بغية التحقق منه

كانت هنغاريا من الدول الأعضاء في فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٥٣/٦٧ لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في المفاوضات المقبلة بشأن إبرام معاهدة دولية غير تمييزية ويمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي ستكون الخطوة المنطقية التالية نحو نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ويتناول التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء الحكوميين، الذي اعتمد بتوافق الآراء، مسائل التحقق على نطاق واسع. ولذلك، ينبغي أن يكون عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المكلف بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٥٩/٧١ لتقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية لإبرام معاهدة في المستقبل، وعمل فريق الخبراء الحكوميين المكلف بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٦٧/٧١، متكاملين ويعزز كل منهما الآخر.

وحكومة هنغاريا هي أيضا مؤيد قوي لفرض حظر شامل على التجارب النووية. وبناء على ذلك، قامت هنغاريا بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بدور منسق من الدولتين المعنيتين بالتنسيق المكلفتين بموجب المادة الرابعة عشرة لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن الدروس المستفادة من أنشطة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية أيضا في سياق قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، ذلك أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإن لم تدخل بعد حيز النفاذ إلا أنها تتمتع بنظام شامل للتحقق، بما في ذلك نظام عالمي فريد للرصد الدولي يمكن أن يوفر للمجتمع الدولي معلومات قيمة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

ولقد اكتسبت هنغاريا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، خبرة كبيرة فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي من خلال برنامج هنغاريا لدعم الضمانات. ولقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، بهدف المساهمة في تعزيز فعالية نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يقوم بدور حيوي في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويركز برنامج الدعم على دعم ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة: (أ) استضافة الخبراء وتوفير الخبرة للوكالة من خلال أنشطة تدريبية مختلفة، بما في ذلك التدريب على التفتيش الشامل والبروتوكول الإضافي المكمل لعملية توفير التدريب؛ و (ب) توفير مرفق معني بالبيئة لاختبار التكنولوجيات المعدة حديثا لتوفير الضمانات، لا سيما التجهيزات المعدة للاحتواء والمراقبة الخاصة بنهج الضمانات التقليدية أو تلك التي تستخدم في إطار نظم الضمانات المتكاملة؛ و (ج) دعم التحقق من الضمانات الدولية من خلال تطوير الأساليب والمعدات من أجل تحديد المواد النووية

لأغراض التحقق من الضمانات على الصعيد الوطني. وتشارك هنغاريا أيضا بنشاط في حل المسائل الشائكة الجديدة التي تنشأ خلال تنفيذ التكنولوجيات الجديدة للتحقق وتوفير الضمانات.

فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٦٧/٧١

ليس مطلوبا من فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٦٧/٧١ أن يبدأ أنشطته من الصفر، إذ يمكنه أن يستفيد من نتائج العمل المنجز سابقا في هذا المجال. ففي إطار الأمم المتحدة، توجد أهم الوثائق ذات الصلة بالموضوع وهي مبادئ التحقق الستة عشر التي وافقت عليها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨، والدراسات التي أصدرتها مجموعتان وفريقا من الخبراء الحكوميين، والتقرير الصادر عام ٢٠٠٨ عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذ عدد من المبادرات الثنائية والأوسع ذات الصلة بالموضوع، مثل مبادرة النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والشراكة الرباعية للتحقق النووي التي بدأتها السويد والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي التي أطلقتها الولايات المتحدة. وتركز هذه المشاريع على الجوانب المختلفة للتحقق من نزع السلاح النووي، ولكنها تهدف جميعها إلى المساعدة على إنشاء نظام فعال وموثوق به للتحقق من نزع السلاح النووي.

إن الخبرة التي اكتسبها المجتمع الدولي من آليات التحقق من الامتثال للمعاهدة القائمة بالفعل (مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة) تحتاج أيضا إلى دراسة متأنية من جانب فريق الخبراء الحكوميين.

وترى حكومة هنغاريا أن الهدف الرئيسي لفريق الخبراء الحكوميين ينبغي أن يكمن في استعراض الجوانب السياسية والأمنية والتقنية والقانونية للدروس المستفادة من مصادر المعلومات المذكورة أعلاه وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يتيح لجميع الدول الأعضاء إمكانية فهم مقدار تعقيد المسائل مدار البحث بشكل أفضل وتيسير مساهمتها في التصدي لتحديات الرصد والتحقق المرتبطة بالدورة الكاملة لحياة الأسلحة النووية، بما في ذلك تفكيكها والتصرف فيها.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٧]

صوتت الهند لصالح قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، نظرا لأهمية زيادة التفاهم المشترك في مجال التحقق الدولي والفعال في إطار الصكوك القانونية المتعددة الأطراف من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والذي سيمثل أيضا عنصرا أساسيا في اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

وتسلِّم الهند بفائدة العمل التقني في مجال التحقق على النحو المقترح في القرار ٦٧/٧١ الذي يستفيد من العمل السابق المنجز في هيئة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع، مع مراعاة المبادئ الواردة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لهذا العمل أن يحكم مسبقا على

طابع ونطاق أي صك لنزع السلاح النووي يتم التوصل إليه في نهاية المطاف، الأمر سيؤثر بدوره على عناصر التحقق التي سيتم الاتفاق عليها والخاصة بذلك الصك. ولا يمكن أن يكون العمل المتعلق بالتحقق الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المقترح بديلا عن قيام آلية نزع السلاح القائمة – المتمثلة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح – بمعالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي بما يتمشى مع نطاق صك شامل يوضع في المستقبل بشأن نزع السلاح النووي.

وترى الهند أن سياق القرار يدعو إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ودون تمييز وإلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سيقتصر أي دور للوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما هو منصوص عليه في نظامها الأساسي. وقد يكون من المفيد أيضا في هذا السياق دراسة خبرة التحقق ذات الصلة المستمدة من معاهدة تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتنص على القضاء عليها على نحو يمكن التحقق منه دوليا، وهي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويُعدُّ التحقق الدولي والفعال جانبا مهما أيضا من جوانب الولاية المتفق عليها لمعاهدة توضع في المستقبل تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

صياغة وتعزيز تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي

دأبت اليابان على اتباع نهج واقعي وعملي في تعزيز نزع السلاح النووي، وتشدد على أهمية دراسة تدابير وأنشطة التحقق المحتملة، فضلا عن وضع أدوات وتكنولوجيات من أجل التحقق من عملية نزع السلاح النووي. وسيُسهل هذا العملُ الجهودَ التي ستبذل في الأجلين المتوسط الأجل والطويل الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد جمعت اليابان، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، معارف وتكنولوجيات متطورة للغاية تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك تكنولوجيا الضمانات القوية، فضلا عن الخبرة في عمليات التفتيش الموقعي التي تتم في إطار صكوك تحديد الأسلحة ونزع الأسلحة ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويمكن أن تسهم هذه المعرفة في المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

واستنادا إلى الخبرة المذكورة أعلاه، ساهمت اليابان مساهمة فعالة في المناقشات المتعلقة بتكنولوجيات التحقق، فضلا عن الإجراءات التشغيلية لعمليات التفتيش الموقعي في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والتي تعمل فيها كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها معا على استكشاف حلول للتحديات المعقدة التي تكتنف التحقق من نزع السلاح النووي.

ومن أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، يجب إقامة نظام دولي للتحقق يتسم بالقوة والموثوقية وتشارك فيه كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي هذا السياق،

يمكن لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي المزمع إنشاؤه في إطار الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ أن يستفيد من العمل الذي تضطلع به الشراكة الدولية.

وتشمل الجهود البحثية الحالية الرامية إلى التحقق من نزع السلاح النووي، المبادرة الثلاثية، وهي جهد تعاوني تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ والتعاون التقني بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومبادرة المملكة المتحدة والنرويج بشأن التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية. ويمكن للمناقشات المتعلقة بالتحقق النووي أن تستفيد من هذه المبادرات السابقة، فضلا عن الشراكة الدولية.

وينبغي أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار، ضمن عوامل أخرى، عند دراسة وصياغة تدابير عملية وفعالة للتحقيق من نزع السلاح النووي:

(أ) يجب أن يكون التحقق فعالا، ويجب أن يوفر ما يكفي من الثقة والشفافية للأطراف المعنية في اتفاق ينص على أن تمتثل الأطراف الأخرى للالتزامات؛

(ب) ويجب أن تمنع آليات التحقق نقل معلومات حساسة تتعلق بالانتشار، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتصميم وتقنيات التصنيع ذات الصلة بالأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى؛

(ج) ويجب أن تكفل آليات التحقق سلامة الأفراد، مثل المفتشين، الذين يضطلعون بأنشطة التحقق. ويجب أن تكفل أيضا أمن المواد التي يتعين التحقق منها والتي قد تكون هدفا للنشاط الإجرامي، مثل المواد النووية والمنشآت ذات الصلة؛

(د) ويجب أن تسهم آليات التحقق في بناء الثقة؛

(هـ) ويجب أن تكون آليات التحقق فعالة قدر الإمكان، على أن يُنظر دائما في فعاليتها.

أهمية هذه التدابير في إقامة وصون عالم خال من الأسلحة النووية

أظهر المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بكيفية امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمعاهدات أو الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، وتنفيذها. وتساعد إمكانية التحقيق على التأكد مما إذا كانت الأطراف تنفذ التزاماتها التعاهدية وتمتثل لها. والمبادئ الثلاثة المتمثلة في إمكانية التحقق واللارجعة والشفافية، ضرورية للمضي قدما في عملية نزع السلاح النووي، ولا غنى عنها لكفالة فعالية تدابير نزع السلاح النووي. وقد ورد ذكر هذه المبادئ في الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وعملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تضطلع جميع الدول الأطراف، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فضلا عن الدول الحائزة لها، بالمسؤولية عن الجهود الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الصعب للغاية، من الناحية التقنية، إجراء تحقق في مجال نزع السلاح النووي حتى فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن ذلك يمس الأمن الوطني على أعلى مستويات السرية. وستظهر تحديات جسيمة أمام جهود التحقق من نزع السلاح النووي نتيجة لمشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بسبب الالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، فبمقتضى المادة ١، تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تنقل إلى أي جهة متلقية أيا كانت، أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وألا تبسط سيطرة، مباشرة أو غير مباشرة، على هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة، وعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى؛ وبمقتضى المادة ٢ من المعاهدة، تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم اقتناء الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وبعدم السيطرة عليها، وبعدم التماس أو تلقي مساعدة في صنع هذه الأجهزة. وينبغي أن يوفر التحقق من نزع السلاح النووي ضمانات موثوقة وأن يكفل توفير الحماية للمعلومات الحساسة والسرية للغاية.

ولما كان عدد الأسلحة النووية يشهد انخفاضا، فإن القيمة الاستراتيجية لرأس حربي نووي واحد ستزيد، وسيزيد كذلك مستوى الضمانات اللازمة للتحقق من معاهدات نزع السلاح. ولذا، سيكتسي التحقق والشفافية أهمية متزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، سيكون من الضروري إقامة نظام تحقق قوي وموثوق على الصعيد الدولي.

وفي حين لا تزال هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات بشأن الدور الذي ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تنهض به في أنشطة التحقق الفعلية من أجل نزع السلاح النووي للدول الحائزة للأسلحة النووية، لا بد من إشراك كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في الجهود الرامية إلى بناء نظام تحقق دولي قوي وذي مصداقية. وتكتسي المساهمات التقنية والمؤسسية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أهمية كبيرة في إقامة وصون عالم خال من الأسلحة النووية.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن المملكة الأردنية الهاشمية ملتزمة تماماً بمبادئ نزع السلاح النووي، حيث إن التخلص الكامل من هذه الأسلحة هو الضمان الوحيد في مواجهة استخدامها أو التهديد باستخدامها، مع التأكيد على الحق المشروع للمملكة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها.

وتشكل أسلحة الدمار الشامل أكبر تحدٍّ يواجه العالم ولا شك في أن خلو العالم من هذه الأسلحة يشكل صالحاً عاماً مع أن العقبات والمعيقات التي تواجه نزع الأسلحة النووية كبيرة ولا تحظى بالقدر الذي تستحقه من الاهتمام، حيث إن تكاليف إنتاجها وتصنيعها باهظة بالنسبة إلى الميزانيات العسكرية للدول المنتجة والمصنعة.

وبالرغم من عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما تمثله من حجر الزاوية في بناء منظومة دولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، إلا أن نتائجها ما زالت دون المستوى المطلوب حيث إن المملكة تؤمن بأن بقاء المشهد الحالي كما هو عليه الآن يجعل الأوضاع أكثر صعوبة ويتجه إلى الانزلاق إلى سباق تسلح نووي.

وما زالت المملكة تدعو وتؤيد كافة الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية إلا أن بعض الدول في المنطقة ما زالت تقف حائلاً أمام تحقيق رغبة الشعوب في العيش في منطقة خالية من الرعب النووي وذلك للهيمنة على المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لدولها.

إن المملكة تعرب عن تأييدها لكافة مساعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى توطيد وتكامل نظام الضمانات للتحقق من سلمية الأنشطة النووية لكافة الدول دون تمييز كونها المنظمة الوحيدة المخولة بالتحقق من تعهدات الدول الخاصة بالضمانات، وعلى المجتمع الدولي أخذ مخاوف العديد من الدول غير النووية على محمل الجد والشروع في إعداد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء عليها.

إن الجهود الدولية والإقليمية الداعية إلى نزع هذه الأسلحة تبعث الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي لمخاطر انتشارها، إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة وقوية من جميع الدول وبالأخص التي تمتلك وتصنع هذه الأسلحة.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على ما يلي:

- عدم امتلاك لبنان أو إنتاجه للسلاح النووي، وبالتالي خلو الأراضي اللبنانية بالكامل من كافة أشكال السلاح النووي.
- دعمه وترحيبه بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديده على أن تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- يضم صوته إلى الدول العربية في مطالبة المجتمع الدولي بوجوب امتثال جميع الدول وخصوصا إسرائيل للشرعية الدولية، وتحقيق نزع كامل للسلاح النووي.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

قدّمت الأمم المتحدة التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء:

- ينبغي بذل مزيد من الجهود للحدّ من جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها؛
- ينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة التامة لترساناتها النووية؛
- ينبغي تعزيز التدابير العملية للتحقُّق من نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، تتطلّب عملية التحقُّق توفّرَ القدرات اللازمة في مجالات الكشف والردع وبناء الثقة في ما بين الأطراف، من أجل إنشاء آليات متعددة الأطراف تتّسم بالفعالية، في سياق القرار ٦٧/٧١.

ونظراً إلى أنّ مدغشقر لا تملك أسلحة نووية، وليس لديها موظّفون مؤهّلون في هذا المجال، فإنها ليست في وضع يمكّنها من تقديم معلومات ذات صلة بالجوانب التقنية لنزع السلاح النووي؛ ويتعيّن عليها، نتيجةً لذلك، أن تلتمس مساعدةَ دولٍ أخرى في هذا الشأن.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

شدّدت المكسيك على الضرورة الملحّة لتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تسعى لتجديد التزام المجتمع الدولي بإحراز تقدّم نحو إزالة هذه الأسلحة نهائيّاً، من خلال المفاوضات المتعدّدة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، وفقاً لمبادئ قابليّة التحقُّق واللارجعة والشفافية.

وقد أشارت المكسيك مراراً وتكراراً إلى ضرورة التحقّق دوليًّا من الجهود المبذولة بشكل أُحادي وثُنائي وعلى المستوى الإقليمي من أجل الحدّ من الأسلحة النووية، مشيرةً أيضاً إلى أنّ الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد التزمت بالتفاوض بحسن نية في سبيل وقف سباق التسلح النووي وفي ظلّ رقابة دولية صارمة وفعّالة. وأشارت كذلك إلى أنّ إحدى الخطوات المنهجيَّة اللازمة لنزع السلاح النووي والتي اتّفقت عليها الأطراف في المعاهدة هي تدريب كبار المسؤولين في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تمكينهم من المشاركة في عملية التحقُّق من نزع السلاح النووي.

وترى المكسيك أن التحقُّق الدولي، بوصفه تدبيراً من تدابير بناء الثقة، أساسيٌّ لضمان نزع السلاح النووي. ويجب أن تتّسم عملية التحقُّق هذه بالشفافية.

وخلال دورة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، قدّمت المكسيك، إلى جانب أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، ورقةَ عمل معنونة ''التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي: تطبيق مبادئ اللارجعة، وقابليّة التحقّق، والشفافية''. والغرض من هذه الوثيقة هو الإسهام في تنفيذ خطة العمل التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، عن طريق الحثّ على وضع ترتيبات تحقُّقٍ مناسبة، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف ضمان إزالة المواد الانشطارية التي تُصنِّفها كلّ دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية كمواد غير ضرورية للأغراض العسكرية، إزالةً لا رجعة عنها.

وتعكس الوثيقة أيضاً القلق إزاء عدم اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الضمانات التي وضعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من أنّ تلك الدول قد وقّعت على البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الخاصة بها وصدّقت عليها. وفي هذا الصدد، تسلّط الوثيقة الضوءَ على الموقف المعاكس تماماً الذي تتخذه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فهي بذلت جهوداً لتعزيز نظام الضمانات، بما في ذلك عن طريق تعزيز اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي والضمانات المتكاملة.

وتشير الوثيقة إلى أنه لا يزال من الممكن سحبُ المواد الانشطارية التي أُعلن أنَّها أزيلت نهائياً من البرامج العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك المواد الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من تلك الضمانات، وأنّه يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة النووية. وعليه، لا تتوافق

هذه التدابير مع مبادئ اللارجعة، وقابلية التحقُّق، والشفافية، والتي اتُّفق عليها بالفعل، كما أنها لا توفّر أية ضمانات بشأن إزالة المواد الانشطارية من البرامج العسكرية إزالةً لا رجعة عنها.

علاوة على ذلك، يُلاحَظ أنّه يجب أن يكون النظام المتعدد الأطراف للتحقُّق فعالاً وموثوقاً، مع احترام شرط الحفاظ على السرية في ما يتعلق بتصميم الأسلحة الحساسة وتكوينها.

وتشير الوثيقة، إضافةً إلى ذلك، إلى أنه من المهم، في إطار الوكالة، التوصّل إلى ضمانات وترتيبات معزَّزة للتحقُّق، من أجل كفالة تطبيق الضمانات بشكل دائم على المواد التي يجري إزالتها من برامج الأسلحة النووية إزالةً لا رجعة عنها. والوكالة مدعوّة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدعم وضع اتفاقات جديدة مُلزِمة قانوناً، ويُقترح أن تستند تدابير التحقق الجديدة إلى إعادة التأكيد على وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وتشجَّع الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال ورقة ائتلاف البرنامج الجديد، على الشروع في ترتيبات متعددة الأطراف، أو التعجيل باتخاذ هذه التدابير عند الاقتضاء، لإدراج المواد الانشطارية التي لم تعد تُستخدم لأغراض عسكرية ضمن إطار نظام التحقُّق التابع للوكالة، وعلى تخصيص هذه المواد للأغراض السلمية. وتُحَثّ تلك الدول أيضاً على الالتزام بتقديم تقارير سنوية دقيقة وكاملة وشاملة عن ترساناتها النووية؛ وعن وجود اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدَمين في صناعة الأسلحة؛ وعن سجلات الإنتاج؛ وعن المواد التي أزيلت إزالةً لا رجعة عنها من برامج الأسلحة النووية.

وفي موازاة ذلك، تُشارِك المكسيك، بناءً على دعوة صريحة من الولايات المتحدة الأمريكية، في الشراكة الدولية للتحقُّق من نزع السلاح النووي، والتي تهدف إلى تعزيز المناقشات بشأن سُبُل التحقُّق، على الصعيد المتعدد الأطراف وبمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من تفكيك الأسلحة النووية. والهدف من انعقاد هذه المناقشات بين الخبراء والدبلوماسيين هو تحديدُ احتياجات بناء القدرات في البلدان التي لا توجد فيها أسلحة نووية، مثل المكسيك، وكذلك إتاحةُ الفرصة لتعزيز روابط التعاون في ما بين الأقران.

ويتألف عمل الشراكة الدولية من مرحلتين: مرحلة أولى مخصَّصة لتجميع المعلومات عن أفضل الممارسات في هذا المجال، بهدف إجراء عملية للتحقق من تفكيك الأسلحة النووية؛ ومرحلة ثانية تركّز على وضع خطوط عمل تحدّد الخطوات التالية التي ستُتّخذ في إطار المبادرة نفسها.

وشاركت المكسيك في الاجتماعات العامة الأربعة التالية التي عقدتها الشراكة:

- في واشنطن العاصمة، يومَي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، برئاسة الولايات المتحدة، وكان الهدف من الاجتماع إطلاقُ المبادرة. وتخلّل ذلك الاجتماعَ تبادلٌ أولي للآراء بشأن الحالة العامة وبعض التجارب المحدَّدة في ما يتصل بالتعاون في مجال نزع السلاح والتحقق، ومناقشاتٌ حول أهداف المبادرة وجدول أعمالها المستقبلي؛
- في أوسلو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وكان الهدف من الاجتماع إحرازُ تقدّم في عمل الشراكة. وفي تلك المناسبة، أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة (تُعنى بأهداف الرصد والتحقق؛ وعمليات التفتيش الموقعي؛ والتحديات والحلول التقنية)؛ كما عُرضت الإنجازات والدروس المكتسَبة؛ وتعزَّز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير

الحائزة لها؛ وعُرِضت الإجراءات المختلفة المتَّخَذة في مختلف نظم الرصد والتحقق؛ وتعزَّز فهم الجهود الأخرى المبذولة في مجال البحوث المتصلة بالتحقُّق ونزع السلاح؛

- في طوكيو، من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وعُقدت خلال هذا الاجتماع اجتماعات موازية للأفرقة العاملة الثلاثة. وشاركت المكسيك في اجتماعات الفريق العامل الأول، وركزت على تحديد الأهداف والمبادئ المتعلّقة بوضع إطار عملٍ من أجل سيناريو افتراضي للرصد والتحقق ونزع السلاح ينطوي على سلاح نووي واحد أو أكثر؛
- في أبو ظبي، من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وكان الهدف من الاجتماع تحديد المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها عملية التحقق.

وشاركت المكسيك أيضاً في اجتماعات الأفرقة العاملة التي عُقدت في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ في برلين.

وستواصل المكسيك تشجيع التحقّق من نزع السلاح النووي، اقتناعاً منها بأنّه يؤدي إلى ما يلي:

- تمكين الأطراف من تقييم حالة تنفيذ اتفاق ما، وتوفير مؤشر جيد حول سير تنفيذ الاتفاق؛
- الثني عن عدم الامتثال لأحكام الاتفاق؛
- إعطاء إنذار مسبق بشأن أي انتهاك لشروط اتفاق ما؛
- التأكّد من الوفاء الفعلي بالالتزامات التي ينص عليها اتفاق ما، مع المساعدة في نفس الوقت على بناء الثقة والاطمئنان إزاء الاتفاق؛ والتأكّد من أنّ آلياته تعمل كما هو مخطَّط لها، مما يضمن السلامَ بين الأطراف.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

كانت النرويج من الجهات الراعية الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وهي تؤكد من جديد التزامها الراسخ بالمساهمة في بذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمد البرلمان النرويجي بالإجماع قراراً طلب فيه إلى الحكومة العمل بفعالية على تحقيق هدف إقامة عالمٍ خال من الأسلحة النووية وتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي القرار، طُلب أيضاً إلى الحكومة أن تؤدي دوراً قيادياً في الجهود الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح، بغية القضاء على الأسلحة النووية بشكل متوازن ومتبادَل ولا رجعة عنه ويمكن التحقق منه. وطُلب إلى الحكومة أن تتّبع نهجاً طويل الأجل إزاء تلك الجهود، من أجل ضمان وضع إطار ملزم قانوناً لتحقيق ذلك.

وسيشكل التحقق لُبنةً أساسية لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، أكّدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد تعهدها القاطع بإزالة أسلحتها النووية بالكامل. وقد تمّ تقليص الترسانات

النووية بشكل كبير في العقود الأخيرة، نتيجةً إما لاتفاقات ثنائية (مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، و المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى)، وإما نتيجةً لإعلانات متبادلة أو تدابير انفرادية. وقد أدت بعض الاتفاقات إلى وضع أدوات للتحقق والرصد، ولكن فقط للأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن طرفي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أبقت المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على علم بتنفيذ هذه المعاهدة، وهو أمر أساسي من منظور الشفافية.

وقد وردت المبادئ الرئيسية لنزع السلاح النووي – وهي اللارجعة، وقابلية التحقق، والشفافية – في عدد من الوثائق الختامية الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك عن مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وقد بُذلت جهود كبيرة داخل الأمم المتحدة لمواصلة صقل النُهُج العامة للتحقق من نزع السلاح بجميع جوانبه، من خلال مبادئ التحقق الـ ١٦ التي وضعتها هيئة نزع السلاح، وعمل أفرقة الخبراء الحكوميين التي أنشأتها الجمعية العامة. وقد وُضعت أدوات تحقُّق وتفتيش أوسعُ نطاقاً على الصعيد المتعدد الأطراف، بموجب معاهدات غير نووية، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي الميدان النووي، اكتُسِبَت خبرة هامة من نظام رصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن تنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وتدابير عدم الانتشار هذه أساسيةٌ في تهيئة بيئة مواتيةٍ أكثر لنزع السلاح النووي. وينبغي مواصلة تعزيزها حتى تصبح جزءًا من الهيكل القانوني في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي حين تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن تخفيض ترساناتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم أيضاً في تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء المبدأ العاشر لهيئة نزع السلاح، والذي ينص على أنّه ”لجميع الدول حقوق متساوية في المشاركة في عملية التحقق الدولي من الاتفاقات التي هي أطراف فيها“، فإنه يترتب على ذلك أنَّ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حقًّا مشروعاً في أن تحصل على تأكيدات بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستفي فعلاً بالتزاماتها بموجب النُظُم المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي التي ستُنشأ في المستقبل. ويجب أن تمتثل مشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في ترتيبات التحقق والتفتيش لالتزامات عدم الانتشار التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار.

ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٧١، مساهمةَ ممثلي المجتمع المدني المنتمين للأوساط غير الحكومية والأكاديمية والبحثية في التحقُّق من نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الخبراء النرويجيين ظلّوا، طوال سنوات عديدة، يستكشفون السبل التي يمكن من خلالها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على التأكيدات اللازمة من دون الحصول على معلومات حساسة. وقدّمت النرويج تمويلاً لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ولمركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقُّق اللذَين يقع مقرهما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكانت النرويج

ممثَّلةً أيضاً في فريق الخبراء العلميين المخصَّص في الفترة التي سبقت المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

مبادرة المملكة المتحدة – النرويج

منذ عام ٢٠٠٧، تتعاون النرويج مع المملكة المتحدة في مجال البحوث حول التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية، من خلال مبادرة المملكة المتحدة – النرويج. وباعتبارها تشكّل أول تعاونٍ من نوعه بين دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة لها، مهّدت هذه المبادرة الطريق للمضي قدماً في توسيع نطاق البحوث حول التحقق من إزالة الأسلحة النووية لتشمل دولاً غير حائزة لتلك الأسلحة.

وبرهنت مبادرة المملكة المتحدة – النرويج على أنه من الممكن أن تعمل دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة لها بشكل بنّاء، وضمن شراكة، على معالجة المسائل المعقدة المنبثقة من عملية التحقُّق من تفكيك الأسلحة النووية. وحقّقت المبادرة تقدماً في تطوير معدات يمكن للطرفين أن يثقا بها؛ واختَبَرَت إجراءات تفتيش متعلقة بمهام محددة في إطار ترتيبات ”الوصول المنظّم“ إلى المرافق النووية؛ وأجرت بحوثاً حول العوامل التي تؤثر على نتائج أعمال التفتيش في إطار التحقق من الأسلحة النووية. كما شملت المبادرة عنصراً هاماً يتعلق بالتوعية، حيث حضر مشتركون من عدد من الدول الأخرى تمرينات وإحاطات حول البحوث الجارية في إطار المبادرة.

وقدّمت النرويج والمملكة المتحدة ورقات عمل شاملة في مؤتمَري الاستعراض في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ تضمنت معلومات مفصّلة عن الأنشطة المضطلَع بها من خلال المبادرة والدروس المكتَسَبة منها.

مبادرات أوسع نطاقاً

اشتركت السويد والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة في مبادرةٍ متعددة السنوات لتنفيذ محاكاةٍ لمراقبة الأسلحة. وتستند الشراكة الرُباعية للتحقق النووي إلى الخبرة المكتسبة من مبادرة المملكة المتحدة – النرويج، ومن عملياتٍ قامت بها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السابق في مجال التحقق ومراقبة الأسلحة. وتقدّم السويد، بفضل سجلّها الطويل في مجال مراقبة الأسلحة، والتحقُّق، ونزع السلاح، خبرةً إضافية قيّمة للشراكة.

ويمكن أن تقدّم اللجنة الرباعية مساهمةً ملموسة في الدورة الحالية لمعاهدة عدم الانتشار، وفي الوفاء بأحكام المادة السادسة من المعاهدة. وهي تهدف إلى توفير ما يلي للمجتمع الدولي:

- بناء القدرات، في شكل خبرة عملية مباشرة في مجال التحقق من الأسلحة النووية
- اختبار واقعي لممارسة وتقييم تكنولوجيات الرصد التي يمكن أن تستخدمها جميع الدول لدعم عملها المتعلّق بقضايا التحقق
- بروتوكول نموذجي للتحقّق – أو إجراء تشغيل قياسي – يمكن أن يسهم في المناقشات المقبلة بشأن كيفية تنفيذ أنشطة رصد المعاهدات في العالم الحقيقي

وستكون هذه الخطوة باتجاه تعددية الأطراف مهمّةً لفهم أثر إشراك عدة دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها في أنشطة التحقق في المستقبل. والهدف من ذلك هو التأكيد على أنّ هذا التعاون يعود بالمنفعة من دون تشجيع الانتشار.

وتشدّد النرويج على أهمية الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي هي عضو فعّال فيها، في العمل على تحقيق ثقافة التعاون والثقة. ويمكن لهذه الشراكة أيضاً أن تؤدي إلى فهم مشترك للمسائل التقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي لدى مجموعة أكبر من الدول، من خلال تبادل الخبرات وتنسيق الجهود.

وتعمل البلدان الـ ٢٥ الأعضاء في الشراكة الدولية على وضع نُهُج ومنهجيات وأساليب ابتكاريّة لرصد نزع الأسلحة النووية والتحقق منها، بحيث يمكن بعد ذلك إتاحتها للمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. والمرجوّ أن تؤدّي هذه النُهُج والمنهجيات والأساليب إلى تعزيز ثقافة الثقة، وهي أساسية لإحراز المزيد من التقدّم في مجال نزع السلاح النووي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استضافت النرويج الاجتماع العام الثاني للشراكة الدولية، والذي جرى فيه اتخاذ قرار بشأن إنشاء الأفرقة العاملة الثلاثة المنفصلة التالية وتحديد اختصاصاتها:

- الفريق العامل المعني بأهداف الرصد والتحقق
- الفريق العامل المعني بعمليات التفتيش الموقعي
- الفريق العامل المعني بالتحديات والحلول التقنية

وعلى الرغم من التسليم بأن الجوانب الأوسع نطاقاً لدورة الأسلحة النووية تحتاج إلى معالجة، فقد تقرر البدء بالتركيز على تفكيك الرؤوس الحربية.

فريق الخبراء العلميين المعني بالامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٦، عمل فريق الخبراء العلميين، الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح، على تصميم وتطوير واختبار نظام عالمي للرصد، للتحقق من الامتثال لمعاهدة محتملة للحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل. وخلال هذه السنوات، طوّر الفريق ثقافة تعاونٍ وثقّة في ما بين العلماء، وسهّلَت هذه الثقافة فهم القضايا التقنية، مما أدّى بدوره إلى اتفاق الفريق على الخاصيات المتصلة بنُظم الرصد. وبعد ذلك، يمكن استخدام التصميم المتفَق عليه بسهولة كأساسٍ لأجزاء من بروتوكول التحقُّق الذي وُضع أثناء المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح، في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦. ويمكن أن تكون الدروس المكتَسبة من فريق الخبراء العلميين مفيدةً عند تقييم كيفية التحقُّق من الامتثال لمعاهدة أو معاهدات حول نزع السلاح النووي من المحتمَل أن توضع في المستقبل.

بناء القدرات

من أجل دعم مبادرة المملكة المتحدة – النرويج، تتعاون مؤسسات نرويجية معنيّة بدرجة كبيرة بشأن مواضيعَ متصلة بالتحقُّق. والجهات المساهِمة الرئيسية هي الهيئة النرويجية للحماية من الإشعاع، والمؤسسة النرويجية لبحوث الدفاع، ومعهد تكنولوجيا الطاقة، وشبكة مصفوفات الاهتزازية النرويجية، فضلاً عن وزارة الخارجية النرويجية. وقامت هذه المؤسسات النرويجية أيضاً بتطوير علاقات تعاونية قوية مع شركاء في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والسويد، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع مؤسسات بحثية مثل المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق.

وفي إطار الشراكة الدولية، شاركت النرويج في إعداد وثيقة لتحديد القدرات تبيّن المهارات ومجالات الاختصاص الموجودة التي تنطبق على أنشطة الرصد والتحقُّق الرئيسية، وتحدِّد الثغرات المحتملة.

وهناك حاجة إلى خبراء يكونون على دراية بالأبعاد السياسية لنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة، وكذلك بالجوانب التقنية العديدة للعملية المعقَّدة المتّصلة بتفكيك الأسلحة النووية بطريقة آمنة ومأمونة ويمكن التحقق منها. وقد يلزم تنفيذ هذه العملية خطوةً خطوة، بدءًا بتعزيز ثقافة التحقُّق في الدول الأعضاء وبناء الشبكات. وسييسِّر هذا بدوره الجهودَ الرامية إلى تطوير المفاهيم لغاية تنقيح متطلبات التحقق إلى حدّ يمكن عنده أن يبدأ تدريب الأفرقة المعنية بالتحقُّق، لغرض إنشاء نظام عالمي للتحقق من نزع الأسلحة النووية. ويمكن النظر في إيجاد مراكز امتياز للاضطلاع بكل من العمل المفاهيمي وتدريب المفتشين.

الخطوات المقبلة

يتمثّل أحد الدوافع الرئيسية وراء صدور قرار الجمعية العامة ٧١/٦٧ في تأمينِ دعم أوسع نطاقاً لنزع السلاح النووي في الأمم المتحدة، وبالتالي إشراك المزيد من الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أنّ هذه العملية طويلةُ الأجل لا محالة، تتوقع النرويج أن يستند فريق الخبراء الحكوميين الجديد إلى الخبرة المكتسَبة والدروس المستخلَصة في مجال التحقُّق من المعاهدات السابقة. ويشمل ذلك ترتيبات الأمم المتحدة للرصد والتفتيش، والعمل المضطَلع به في إطار مبادرة المملكة المتحدة – النرويج، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والشراكة الدولية. ويمثل بناء القدرات مجالاً هاماً آخر ينبغي استكشافه.

وينبغي أن يتضمَّن تقرير فريق الخبراء الحكوميين توصياتٍ عملية يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة في ما بعد أو أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧١/٦٧.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

باكستان ملتزمة بتحقيق الرؤية المتمثلة في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويمكن تحقيق هذا الهدف المشترك على أفضل وجه من خلال وضع اتفاقيةٍ بشأن الأسلحة النووية تكون عالميةً وقابلة للتحقق وغير تمييزية وشاملة.

وسيكون التحقق عنصراً أساسياً وبالغ الأهمية لضمان التقيد بأي اتفاق (أو اتفاقات) مقبِل بشأن نزع السلاح النووي والامتثال له. وسيكون التحقُّق شرطاً لا بدّ منه لبناء الثقة في ما بين الأطراف المعنية بشأن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ على هذا العالم. وسيتعيّن أن تتولّى التحقُّقَ من نزع السلاح النووي هيئةٌ دولية منشأةٌ بموجب معاهدات تكون مستقلة وذات طابع تمثيلي، وأن يتمّ ذلك تحت رقابة كافية من الدول الأطراف المعنية، وبطريقة شفافة وغير تمييزية وموضوعية وسليمة من الناحية التقنية.

وتوفّر الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة إطاراً شاملاً لتنفيذ تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة، من أجل ضمان حق كل دولة في الأمن المتساوي وغير المنقوص، بأدنى

مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية، وضمان عدم حصول أي دولة على حدة أو أي مجموعة من الدول على أي ميزةٍ على غيرها من الدول. وهي تتضمّن أيضاً توجيهاتٍ كافية بشأن تحديد تدابير مقبولة تتّصل بالتحقُّق، وذلك في إطار المفاوضات بشأن اتفاقات نزع السلاح ومراقبة الأسلحة، بغية خلق الثقة اللازمة وضمان الامتثال من جانب جميع الأطراف. وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، يُلاحظ أيضاً أن شكل وطرائق التحقُّق التي سينصّ عليها أيّ اتفاق محدّد تتوقف – ويجب أن تتوقّف – على مقاصد الاتفاق ونطاقه وطابعه. وينبغي أن تنص الاتفاقات على مشاركة الأطراف، بصورة مباشرة أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة، في عملية التحقُّق. ويجب استخدام مزيج من عدد متنوع من طُرق التحقُّق وغيرها من إجراءات الامتثال، حسب الاقتضاء.

ويمكن معالجة مسألة التحقُّق من نزع السلاح على أفضل وجه في سياق نظامِ معاهدات محدَّد، بدلاً من أن يكون ذلك بطريقة عامة ومجرَّدة. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري إيجاد توازن مناسب بين احتياجات التحقُّق من ناحية والشواغل الأمنية الوطنية المشروعة من ناحية أخرى.

ويمكن لفريق الخبراء الحكوميين المكلَّف بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ أن يسهم في تعزيز وفهم ومعالجة التحديات التقنية المتعلقة بالتحقق والرصد في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك الأدوات والحلول والأساليب وقضايا بناء القدرات. ومن شأن تلك الجهود أن توفّر للدول الأعضاء خلاصةً وافية أو لائحةً بالنُهج والمسائل التقنية التي ينبغي مراعاتها عند مناقشة تدابير نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تشعر باراغواي بالقلق إزاء الإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية الأسلحة النووية، من خلال استحداث جيل جديد من هذه الأسلحة، وتحديث الترسانات النووية القائمة من أجل تمديد عمرها، مما قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد. وتؤدي الأهمية التي تُولى للأسلحة النووية في العقيدة العسكرية الحالية إلى تعريض الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الخطر على حد سواء.

ومن الضروري التحرك صوب عالم خال من الأسلحة النووية. والضمان الوحيد الفعال والسليم حقا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو نزع السلاح النووي الكامل والتحقق من ذلك. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار الأساسي لإحراز تقدم صوب تحقيق هذا الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ تدابير عملية في إطار استراتيجية تتطلب إرادة سياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلاقات جيدة بين تلك البلدان.

وفي حين لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالخطوات الملموسة نحو نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإن خطة العمل لعام ٢٠١٠ لا تزال صالحة وتوفر نقطة انطلاق لتحقيق نزع السلاح النووي. وسيتوقف تنفيذ خطة العمل على الاضطلاع بالأعمال المناسبة بشأن هذه المسألة خلال دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠.

ويجب أن تكون عملية نزع السلاح شفافة ولا رجعة عنها، وأن توفر آليات فعالة للتحقق وأن تستند إلى إطار عالمي غير تمييزي وملزم قانونا. والتحقق هو أمر ضروري لتحسين الثقة في عملية نزع السلاح النووي وشفافيتها. وإذا لم يتم جمع المعلومات من خلال التحقق، فسيتعين على البلدان تقييم الامتثال بشكل فردي. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية خبرة واسعة يمكن أن توفر الأساس لإنشاء نظام للتحقق والامتثال. ومن أجل تثبيط أي نوع من الانتهاكات، يجب أن يكون النظام صارما وفعالا وأن يبني الثقة. وفي هذا الصدد، شجعت باراغواي المبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة بين الدول خلال فترة عضويتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، من أجل وضع سياسة خارجية بناءة.

والتشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو تدبير عملي وفعال للتحقق من نزع السلاح النووي، حيث إن إنشاء هذه المناطق، وإن لم يكن غاية في حد ذاته، يعد خطوة وسيطة هامة جدا نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ومن التدابير الهامة الأخرى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية. ويشمل ذلك توفير معلومات عن كميات الأسلحة النووية وأنواعها، سواء أكانت منتشرة أو غير منتشرة، والميزانيات المخصصة لها.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

التحقق: ليس هدفا بل أداة

أيدت السويد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وتتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال المادة السادسة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بإنجاز الإزالة التامة لأسلحتها النووية. وفي حين أن التحقق ليس هدفا في حد ذاته، فهو أداة للمساعدة في بناء الثقة والشفافية في نزع السلاح.

وللسويد تاريخ طويل في العمل على نزع السلاح الدولي، وليس أقلها نزع السلاح النووي. وهدفها هو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وعندما نؤيد نزع السلاح، فإننا نشدد أيضا على ضرورة التحقق الفعال. وهناك حاجة إلى إرادة سياسية وحلول تقنية على حد سواء للمضي قدما في نزع السلاح.

مبادئ التحقق: اللارجعة والشفافية والتحقق

التحقق هو جزء ضروري من أي اتفاق لنزع السلاح. وينبغي أن يكون العمل موجها بمبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق، على النحو المتفق عليه في الخطوات الـ ١٣ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وهناك حاجة إلى التحقق على امتداد الطريق، فيما يتصل بكل لبنة وضعناها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهناك حاجة أيضا، عندما نصل الإزالة التامة للأسلحة النووية، إلى الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

البناء على الخبرة السابقة: التركيز على الحلول التقنية

كثيرا ما وُضعت نظم التحقق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من معاهدات تحديد الأسلحة، وذلك كجزء من المفاوضات الشاملة. وكثيرا ما تكون الاتفاقات السياسية بشأن إرساء القاعدة مسبوقة بوضع أساليب وأدوات للتحقق، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن ازالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى.

ومع ذلك، هناك أمثلة كانت فيها الحلول التقنية سابقة على المعاهدة ومهدت الطريق إليها. وقد ساعدت الحلول التقنية في هذه الحالات على خلق الثقة اللازمة وساعدت الأطراف على الاتفاق سياسيا. ومن الأمثلة على ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أنشئ فريق الخبراء العلميين في إطار مؤتمر نزع السلاح برئاسة السويد في جنيف في عام ١٩٨٢. وطوال ١٤ عاما، طور فريق الخبراء نظاما شاملا للتحقق يتمتع بالقدرة على الكشف عن جميع التفجيرات النووية ويتمكن من إنفاذ حظر تام على التفجيرات النووية. وقد ساعد عمل فريق الخبراء العلميين على جعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اتُفق عليها أخيرا في عام ١٩٩٦ حقيقة واقعة. ويمكن للخبرات المستمدة من فريق الخبراء العلميين أن توفر توجيهات مفيدة عند إنشاء أفرقة عاملة بشأن أي نظام للتحقق في المستقبل بشأن نزع السلاح.

وعند القيام بالعمل في مجموعة الخبراء الحكوميين، سيكون من المهم البناء على الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في مجال التحقق، فضلا عن المبادرات من قبيل التعاون التقني لتحديد الأسلحة فيما بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومبادرة المملكة المتحدة – النرويج. كما أنجزت منظمات المجتمع المدني أعمالا من قبيل المشروع التجريبي للتحقق ضمن مبادرة التهديد النووي ومركز البحوث والتدريب والإعلام الموجود في المملكة المتحدة، وقد شاركت السويد في ذلك.

وينبغي أن يستفيد فريق الخبراء الحكوميين مما تحقق في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، دون تكرار الجهود القائمة. وقد ركزت الشراكة الدولية أساسا على تفكيك الرؤوس الحربية. والسويد عضو نشط في الشراكة الدولية وهي الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالتحديات والحلول التقنية. وسيتطلب التحقق من الرؤوس الحربية النووية تعاونا واسعا، وسيتطلب تطوير التكنولوجيا واختبار تكنولوجيات مختلفة. وقد قام الفريق العامل ببناء مجموعة أدوات للتكنولوجيات تغطي طرائق مختلفة، بدءا من قياسات الإشعاع على المواد الانشطارية والمواد الشديدة الانفجار المحيطة بها، وتكنولوجيات تسلسل العهدة وعمليات الكشف عن التغيير.

وتشارك السويد أيضا في مبادرة محاكاة متعددة السنوات لتحديد الأسلحة جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج تدعى الشراكة الرباعية للتحقق النووي. والهدف من ذلك هو تزويد المجتمع الدولي بسبل بناء القدرات، ومنصة اختبار لممارسة وتقييم تكنولوجيات الرصد وبروتوكول نموذجي للتحقق.

وبغية تكملة المبادرات السابقة، يمكن أن يكون من المفيد، على سبيل المثال، أن يقيِّم فريق الخبراء الحكوميين كيفية تغير أساليب التحقق عند الانتقال من الأعداد الكبيرة من الأسلحة النووية إلى

أعداد قليلة ووصولا في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون درجة تدخل التحقق وتوقيته جانبين متأثرين بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن تعتمد الحلول التقنية على ما إذا كانت عملية التحقق متعلقة بالتحقق من تخفيض الأسلحة النووية، أو تقييد أعدادها الإجمالية، أو التحقق من عدم وجود تطوير أو إنتاج مستمرين للأسلحة النووية.

عمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية معا

في حين تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية تخفيض ترساناتها النووية وفي نهاية المطاف إزالتها، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها أيضا دور تؤديه في عمليات التحقق الدولية لضمان المصداقية وضمان ثقة جميع الدول ومواطنيها في إطار العملية.

وكمثال على ذلك، كان من المهم بالنسبة لمصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يكون مفتشوها قادمين من نواح مختلفة من العالم وأن يقوموا بشكل روتيني بالتحقق في المواقع النووية في الدول الأعضاء. كما تم تزويد نظام التحقق التابع للوكالة بولاية أوسع نطاقا من خلال استحداث البروتوكول الإضافي. ومن الضروري لمصداقية منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تساهم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتكنولوجيات وتقنيات الرصد. وقامت السويد، على سبيل المثال، بتطوير نظام SAUNA للكشف عن الغازات الخاملة، وهو أمر حاسم للكشف عن النشاط الإشعاعي النابع من التفجيرات النووية تحت الأرض.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

كانت سويسرا من بين مقدمي مشروع قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ لأنها تؤيد منذ فترة طويلة مبادئ قابلية التحقق واللارجعة والشفافية باعتبارها مبادئ أساسية لنزع السلاح النووي ولأنها تَعتبِر التحققَ من نزع السلاح النووي أمرا ضروريا بالنظر إلى تخفيض أو إزالة الأسلحة النووية على نحو موثوق به. وتود سويسرا أن تؤكد أنه ريثما يتم التوصل إلى اتفاقات إضافية تنص على تدمير وإزالة الرؤوس الحربية والترسانات النووية بشكل يمكن التحقق منه، وبغض النظر عن وجهات النظر المختلفة بشأن كيفية تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي طرح صكوك وتقنيات وأساليب للتحقق من نزع السلاح على نحو منتظم.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن الحد من ترساناتها وإزالتها في نهاية المطاف على نحو يمكن التحقق منه. بيد أن جميع الدول تتقاسم مسؤولية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور، إبرام اتفاق أو أكثر من الاتفاقات المتعددة الأطراف، مدعوما بنظام قوي ومتعدد الأطراف للتحقق. وبناء على ذلك، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لديها دور تؤديه في تحديد وتطوير تدابير متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي تكون ذات مصداقية وعملية وفعالة.

وفي حين تم بالفعل وضع تدابير للتحقق من الأسلحة النووية وغير النووية ويجري تنفيذها على الصعيد العالمي يوميا، يجب بذل جهود إضافية لوضع مجموعة التدابير اللازمة للتحقق منها. ويجب أن تسمح تدابير التحقق من نزع السلاح النووي هذه للأطراف في الاتفاقات ذات الصلة بأن تتلقى ما يطمئنها إلى امتثال الأطراف الأخرى لالتزاماتها، ومن ثمّ زيادة الثقة والاطمئنان على نحو متبادل.

ومن المرجح أن يكون تطوير تدابير التحقق المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي التي تكون ذات مصداقية وتتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في نفس الوقت، والاتفاق عليها، من الناحية التقنية، أمرا معقدا من الناحية التقنية ويتسم بحساسية من الناحية العسكرية والسياسية. وفي هذا الصدد، يمكن للدول أن تستفيد من الخبرة ذات الصلة التي تتمتع بها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن العمل الذي تضطلع به الدول (من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أو الشراكة الرباعية للتحقق النووي) والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات المتخصصة. والخبرات المكتسبة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي تكتسي أهمية كبيرة.

وسويسرا على اقتناع بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي يمكن أن يسهم إسهاما هاما في النهوض بنزع السلاح النووي بصفة عامة والتحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، ينبغي لفريق الخبراء الحكوميين أن يستفيد من الخبرة القائمة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي (سواء أكانت ناجمة عن التنفيذ الجاري للمعاهدة أو عن الشراكات الأوسع نطاقا من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي) في منظومة الأمم المتحدة، دون تكرار الجهود القائمة. وينبغي أن يحدد فريق الخبراء الحكوميين تحديات التحقق من نزع السلاح النووي، وكيفية التغلب عليها، وتحديد مستويات المعلومات اللازمة لضمان مصداقية التحقق المتعدد الأطراف. وأخيرا، ينبغي أن يقدم فريق الخبراء الحكوميين توصيات عملية بشأن أعمال المتابعة في إطار الجمعية العامة أو مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو أي محفل مناسب آخر.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤيد أوكرانيا تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز فعالية نظام ضماناتها وتحسين كفاءته، وهو أحد العناصر الرئيسية للتحقق من نزع السلاح النووي. وترحب بالتقدم المحرز في مجال وضع تصور لتنفيذ الضمانات وتطويرها على صعيد الدول.

وفي هذا الصدد، ما برحت أوكرانيا تنفذ بدقة الضمانات الشاملة منذ عام ١٩٩٥ وفقا للاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات فيما يتصل بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ والبروتوكول الإضافي الملحق بها لعام ٢٠٠٠. وقد أنشئ النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في أوكرانيا من أجل الرقابة على جميع المواد النووية وتنفيذ الضمانات النووية. وقد انعكست فعاليته والتزام أوكرانيا القوي

بتنفيذ الضمانات في الاستنتاج الواسع النطاق الذي خلصت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعيد تأكيده في عام ٢٠١٠.

وتعتقد أوكرانيا أن تعزيز التحقق من نزع السلاح النووي يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

كان من دواعي سرور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وترحب بفرصة تقديم رد.

وتدرك المملكة المتحدة أهمية وضع وتعزيز تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي. ولن يتسنى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية دون التحقق الفعال. وستحتاج الدول إلى مستوى عال من الضمانات بشأن امتثال الآخرين من أجل الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها. والتحقق هو الطريقة الثابتة التي يمكن أن تحصل بها الدول على هذا الضمان. ومن أجل الحصول على أقصى قدر من الثقة من التحقق، من المهم أن تفهم الدول التدابير التي يجري تنفيذها. ومن شأن إشراك كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في وضع تدابير للتحقق أن يساعد على ضمان أن تكون جميع الدول على ثقة بأنه يتم الوفاء بالالتزامات بموجب معاهدات نزع السلاح المقبلة.

وسيتطلب الأمر وقتا وجهدا للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون تدابير التحقق التقني القوية والفعالة جاهزة للتنفيذ عندما يحين هذا الوقت. وبهذه الطريقة، سيتاح للمفاوضين بشأن معاهدات نزع السلاح في المستقبل خيارات التحقق المطلوبة، لضمان أن تخلق هذه المعاهدات الثقة اللازمة للتقدم في نزع السلاح. ولكي يتسنى تحقيق ذلك في المستقبل، ينبغي وضع تدابير للتحقق الآن. وفي حين أن التحقق ليس هدفا في حد ذاته، فإن العمل على تطوير وتعزيز تدابير التحقق سيكون جزءا ضروريا من ضمان الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، سيلزم اتخاذ تدابير فعالة للتحقق من أجل الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية. وعندما يحين الوقت، سيظل من المحتمل أن تكون لدى الدول الحائزة سابقاً هياكلُ أساسية وقدرات كبيرة مرتبطة ببرامجها السابقة، وسيستغرق ضمان إعادة تصميم هذه المرافق والقدرات أو إزالتها وقتاً طويلاً. وسيكون التأكيد الذي يمكن أن يقدمه التحقق أمرا حيويا في إرساء الثقة بمحافظة جميع الدول على التزاماتها بموجب اتفاقات نزع السلاح في المستقبل. كما سيلزم أن يكون هناك المزيد من التفكير لفهم ما إذا كانت تدابير الضمانات الحالية ستكون عملية أو كافية، عندما تطبق على المدى الطويل على جميع الدول، لتوفير الثقة اللازمة في الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية. وبدون هذا التحقق لن تكون الدول قادرة على ضمان أمنها تماما، وقد يكون هناك ضغط من أجل انتشار الأسلحة النووية وتطويرها مرة أخرى.

الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لوضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي

اضطلعت المملكة المتحدة بعمل كبير حتى الآن بشأن وضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد وضعت برنامجا وطنيا بشأن تدابير التحقق من هذا القبيل في مؤسستها للأسلحة الذرية في أعقاب استعراض الدفاع الاستراتيجي الذي أجري في عام ١٩٩٨. وفي إطار هذا البرنامج تم الاضطلاع بسلسلة من التدريبات، بطرق منها التعاون مع الشركاء في الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، لتحديد كيفية التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. ويمثل ذلك أحد أهم الجوانب الحاسمة والصعبة في التحقق من نزع السلاح النووي: كيفية السماح للمفتشين الأجانب، بمن فيهم المفتشون من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بالاضطلاع بأنشطة داخل مرافق الأسلحة النووية، مع الحفاظ على السلامة والأمن وفي إطار التزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد حددت المملكة المتحدة المهام الرئيسية التالية التي يتعين تحقيقها مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالسلامة والأمن والانتشار.

(أ) كيفية ضمان الوصول المناسب للمفتشين الأجانب والمعدات الأجنبية إلى مرافق الأسلحة النووية؛

(ب) كيف يمكن لهؤلاء المفتشين اكتساب الثقة بأن البند المعروض هو سلاح نووي؛

(ج) كيف يمكن للمفتشين الاحتفاظ بتسلسل العهدة على السلاح النووي خلال عملية التفكيك.

وقد بحثت المملكة المتحدة مجموعة من الحلول التقنية لهذه التحديات الرئيسية، بطرق منها التعاون مع شركائها. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، ما زالت هناك جوانب كثيرة لم تُحل بعد. ولا يزال يتعين التصدي لمزيد من التحديات الإضافية، بما في ذلك ما يتعلق بصحة واكتمال أي إعلانات بشأن الأسلحة النووية، وعن تدابير التحقق التي قد تكون ضرورية للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن خلال العمل مع النرويج، وهي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فقد تمكنت المملكة المتحدة من تحديد المهارات والخبرات اللازمة لتمكين القيام بعمل ناجح بشأن التحقق. ويوجد في معظم الدول أفراد لديهم المهارات اللازمة للعمل على التحقق، بمن فيهم أفرادٌ لديهم دراية بنظُم تحقق أخرى (مثل نظُم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والقوات المسلحة التقليدية في أوروبا)، وبالتنظيم والامتثال الداخليين، والسلامة والأمن النوويين، وبترتيبات أمان المتفجرات، وأمن المواقع العسكرية، وعلماءٌ ومهندسون وممن لديهم العديد من المهارات الأخرى ذات الصلة. ومن ثم، يمكن في معظم الدول تطوير أساليب وتكنولوجيات تسلسل العهدة التي يمكن استخدامها في المرافق الحساسة في إطار اللوائح المتعلقة بالمجالات النووية والمواد المتفجرة. وما زالت المملكة المتحدة مقتنعة بالدور الهام للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التحقق من نزع السلاح.

وفي الآونة الأخيرة، ما برحت المملكة المتحدة تضطلع بأدوار قيادية في كل من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي فيما بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج والسويد. وتستند هاتان المبادرتان إلى العمل السابق وتقومان بوضع نُهُج متعددة الأطراف. وتوسع هذه المبادرات مجال الخبرة، مما يتيح مناقشة نطاق أوسع بكثير من القضايا وإيجاد

حلول للتحقق. بيد أن المزيد من المبادرات والمشاركة الأعمق من جانب عدد أكبر من الدول سيفيدان في تطوير مجموعة كاملة من حلول التحقق اللازمة.

الأنشطة المحتمل أن يضطلع بها فريق الخبراء الحكوميين

ترحب المملكة المتحدة بفرصة مناقشة أهمية وضع وتعزيز تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وتعتقد المملكة المتحدة أنه من بين الأنشطة والنواتج التي يمكن أن يحققها فريق الخبراء الحكوميين على نحو معقول في إطار الجدول الزمني المحدد لمداولاته، ينبغي له أن يقوم بما يلي:

(أ) الوقوف على تحديات التحقق المرتبطة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

(ب) استعراض أعمال التحقق المضطلع بها حتى الآن.

(ج) تحديد الدروس الرئيسية المستفادة والمسائل التي لم تُحل بعد.

(د) تحديد كيفية معالجة هذه المسائل والإبلاغ عنها.

(هـ) النظر في كيفية تشجيع مزيد من الدول على بذل الجهود في وضع وتعزيز تدابير التحقق من نزع السلاح النووي.

وينبغي أن تشمل الأعمال السابقة التي قد يرغب الفريق في النظر فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأعمال المضطلع بها فيما بين الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بمعاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية؛ والمبادرة الثلاثية بين روسيا والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبرنامج التحقق فيما بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ ومبادرة المملكة المتحدة – النرويج؛ والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري استخلاص الدروس من المعاهدات القائمة والمؤسسات التي تنفذ نظم التحقق الخاصة بها. وينبغي أن يشمل ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نظرا لكونهما الأكثر صلة بالموضوع، ولكن قد يشمل ذلك جهات كثيرة أخرى. غير أن هناك اختلافات بين جميع نظم التحقق بسبب التحديات الفريدة المرتبطة بكل منها. وقد قامت منظمات غير حكومية ومختبرات وطنية في الولايات المتحدة بنشر أعمال أخرى، وهذا قد يوفر رؤى قيّمة للفريق.

ولدى تحديد الدروس الرئيسية المستفادة والمسائل التي لم تحل، ينبغي للفريق أن ينظر في كل من التكنولوجيات وتقنيات التفتيش اللازمة لإنجاز التحقق، وأيضا في المنهجيات المستخدمة للتحقيق فيها وتطويرها. وينبغي أن يشمل ذلك النظر في كيفية إشراك الدول وبناء ثقتها في عملية التحقق، وكيف يمكن لجميع الدول أن تستفيد من الموارد المتاحة لها لوضع حلول في مجال التحقق في المستقبل.

وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية للفريق هي الوقوف على التحديات المستقبلية فيما يتعلق بالتحقق الفعال. وينبغي أن يكون هدف الفريق تقديم تقرير إلى الأمين العام بشأن ماهية هذه المسائل والطريقة التي يمكن بها حلها في المستقبل. وبالنظر إلى اتساع نطاق العمل المطلوب، سيكون من المهم تشجيع المزيد من الدول على المشاركة في وضع تدابير للتحقق من نزع السلاح النووي.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

مهمة معقدة

لم تتضمن أولى المعاهدات الثنائية لتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بهدف الحد من نمو الترسانات النووية أحكاماً بشأن إجراء تفتيش في الموقع، وإن كان هناك شرط بعدم التدخل في الرصد بالوسائل التقنية الوطنية. ولكن مع دخول المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى حيز النفاذ، فقد اشترطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي درجة غير مسبوقة من إمكانية الوصول إلى أكثر القوات والمرافق حساسية لدى كل منها من أجل التحقق من امتثال كل منهما.

وحتى اليوم، وبموجب المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، لا يُكرَّس سوى ١٤ سطرا من نصوص المعاهدة للقيود الأساسية. أما ما يتيح للطرفين الثقة والقدرة على التنبؤ والاستقرار فهو العمليات والإجراءات التي تشكل أكثر من ٣٥٠ صفحة أخرى من المعاهدة. وإذا انخفض عدد الأسلحة النووية إلى ما دون المخزون العالمي الحالي، فإن المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة في المستقبل ستحتاج إلى أن تنص على أحكام تفتيش جديدة تكون على درجة من التدخل أكبر من ذلك، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى أنواع جديدة من المرافق والبنود الجديدة الخاضعة للتفتيش، من قبيل الرؤوس الحربية النووية نفسها.

والعامل الرئيسي الذي يمكِّن من التفاوض بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية هو الحالة الأمنية العالمية. وعلى المدى القريب، لا يبدو أن الحالة الأمنية يمكن أن تسمح بهذه التخفيضات. ومع ذلك، لا يعني هذا أننا يجب أن نبعد عن أذهاننا الأفكار المتعلقة بالتخفيضات والتحقق. بل على العكس من ذلك، فقد حان الوقت، دون ضغط إجراء مفاوضات، للتفكير في أهداف وتدابير التحقق الضرورية للحصول على الثقة في زيادة تخفيض المخزونات النووية العالمية. وقد حان الوقت الآن لجمع الخبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء، من أجل بناء القدرات والوقوف على التحديات المرتبطة بالتحقق من الامتثال للالتزامات المقبلة بتخفيضات الأسلحة النووية. لقد حان الوقت للتفكير مليا في الحلول المعقدة المطلوبة لمعالجة تلك التحديات، والبدء في العمل الشاق لتطوير الإجراءات والتكنولوجيات التي يمكن أن تنفذ تلك الحلول.

تحديات التحقق

على مدى العقد الماضي، بُذلت عدة جهود هامة لمحاولة التصدي لتحديات التحقق من نزع السلاح النووي. وكانت شراكة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ وشراكة المملكة المتحدة والنرويج؛ والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، من بين شراكات أخرى، قد تناولت جميعها مسألة التحقق من نواح مختلفة. وقد حددت هذه الجهود بشكل جماعي بعض الحقائق الرئيسية:

- أن التحقق من نزع السلاح النووي هو عمل معقد غالبا ما يتطلب إشراك أشخاص لا يمكن السماح لهم في أحيان كثيرة برؤية الأسلحة والمكونات النووية مباشرة.

- أن العمل التعاوني بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمر هام لتطوير القدرة على التحقق ومشاركة الدول في أساليب التحقق.
- أن التدريبات والعروض العملية للتكنولوجيا تساعدان في تطوير تلك المشاركة والنهوض بالوضع الحالي.
- أن الأمر يتطلب إشراك الحكومات في معالجة تحديات التحقق وحلها.

ويوفر فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ محفلا للخبراء في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي لإدراج هذه الحقائق في إطار شامل يمكن أن يوجه الجهود المقبلة من قبيل الجهود المذكورة أعلاه. ومن السهل من أجل إثارة الحماس التشجيع على بذل جهود مكررة، وذلك مع إسراع الأفرقة المتنافسة من الدول، أو حتى المنظمات غير الحكومية في إنشاء أفرقة إضافية من أجل ''حل'' مشاكل التحقق. غير أن القيام بالكثير من الجهود المتنافسة يؤدي إلى تشتيت قاعدة الخبراء، وإلى تمييع العمل والطاقة اللذين يمكن تركيزهما على تلك الجهود الجارية بالفعل.

وفي هذا السياق، من المهم أن يحدد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق الجهود الجارية في ميدان بحوث التحقق من نزع السلاح النووي، وأن يصنف المسائل التي تركز عليها هذه الأفرقة. وبالإضافة إلى ذلك، والأهم منه، يمكن لفريق الخبراء الحكوميين تحديد الثغرات في بحوث التحقق التي لم يتم تناولها بعد. ويمكن أن يكون هذا التحليل للثغرات دليلا إرشاديا لمعالجة الاحتياجات المعلَّقة بكفاءة وتحديد مجالات الجهود البحثية المستقبلية.

وأهمية التحقق في جهود نزع السلاح النووي في المستقبل هي أهمية قصوى. والقدرة الجماعية للدول على معالجة مسائل التحقق آخذة في الازدياد وستستمر في الزيادة من خلال الجهود التعاونية من قبيل الشراكة الدولية. ويمكن لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق أن يؤدي دورا هاما في تسخير هذه القدرة المتزايدة باستمرار لدفع حدود ما يمثل أحدث التقنيات، قبل الوصول إلى اليوم الذي تتحسن فيه الحالة الأمنية بما يكفي لتمكين الوفاء بالالتزامات بإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، ويشددون على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما من خلال تخفيض شامل في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية[٢].

(٢) بيان الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بالمجموعة الأولى، اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الفقرة ٥، متاح على الرابط الشبكي التالي: http://statements.unmeetings.org/media2/14684386/eu-new-statement-cluster-i.pdf.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، معيار التحقق الحالي[٣]. ويتيح التعاون الوثيق بين الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمانات تتسم بالفعالية والكفاءة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية وبرامج الدعم التي تقدمها بعض الدول الأعضاء فيه.

ويمثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والانضمام العالمي إليها، وقدرات التحقق التابعة للنظام الرصد الدولي أمران لهما أهمية حاسمة وهما لا يزالان من الأولويات القصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الدبلوماسي والمالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام رصدها في المستقبل.

وقد أسهم الاتحاد الأوروبي، من خلال دعمه المالي المستمر إلى الشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وإلى المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا، إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى تدمير وإزالة مخزونات أسلحة الدمار الشامل والمواد الانشطارية، وإعادة توجيه الخبرة العلمية والتقنية للأغراض السلمية[٤].

ومن الأهمية بمكان أن تساهم جميع الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام إسهاما فعالا في الجهود العالمية سعيا لبناء عالم أكثر أمانا للجميع وفي تهيئة الظروف لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار وبطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع[٥].

ويؤيد الاتحاد الأوروبي إقامة شراكات أوسع نطاقا وترتيبات تعاونية للتحقق، ويشارك في عمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشائها في عام ٢٠١٥، وذلك من أجل تمكين التعاون النشط بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، بما يتفق مع التزاماتها الدولية، في وضع أساليب عملية يمكن أن تسهم في التحقق من تفكيك الأسلحة النووية بصورة لا رجعة عنها[٦].

ويظل الاتحاد الأوروبي متحدا بشأن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية وملتزماً بهما. ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور حاسم في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقا لولايته. ويعترف الاتحاد الأوروبي أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كهيئة تداولية تابعة للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح.

---

(٣) بيان عام للاتحاد الأوروبي، اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، متاح على الرابط الشبكي التالي: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/25740/preparatory-committee-2020-npt-review-conference-parties-treaty-non-proliferation-nuclear_en.

(٤) بيان الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بالمجموعة الأولى، اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الفقرة ١٠، متاح على الرابط الشبكي التالي: http://statements.unmeetings.org/media2/14684386/eu-new-statement-cluster-i.pdf.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(٦) انظر الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي ورحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وفي حين لا يمثل التحقق هدفا في حد ذاته، فإن الأمر يتطلب مزيدا من التطوير لقدرات التحقق النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه[٧].

(٧) بيان الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بالمجموعة الأولى، اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الفقرة ١١، متاح على الرابط الشبكي التالي: http://statements.unmeetings.org/media2/14684386/eu-new-statement-cluster-i.pdf.